الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

تخصّص: علم الاجتماع الدّيني والسّياسي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

بعنوان:

الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات
-محليات 2012 بلدية عين فتاح (تلمسان)أنموذجا-

من إعداد الطالب:

بوزار أحمد

إشراف الأستاذ:

د. بلغيت عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة

– أ.د. بن منصور مليكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
– د. بلغيت عبد المجيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا ومقرّرا
– د. مـدّان مـحـمـد	أستاذ محاضرا "أ"	جامعة تلمسان	عضوا
– د. الكبار عبد العزيز	أستاذ محاضر "ب"	جامعة تلمسان	عضوا

السّنة الجامعية: 1437هـ-1438هـ/2016م-2017م

شكر وعرفان

أشكر جميع من أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن يكون بمثابة لبنة في بناء صرح المعرفة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم مناقشة هذا العمل، وشكرا.

فهرس الموضوعات

المقدمة العامة: المحددات المنهجية والنظرية للدراسة.

الفصل الأول: القبيلة وعلم الاجتماع في الجزائر.

الفصل الثاني: الانتخابات في الجزائر.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

الخاتمة.

الملاحق.

المراجع.

المقدمة

تمهيد:

إن واقع الانتخابات في الجزائر يشهد تناقضات بين الانتخابات كآلية سياسية ديمقراطية حداثية في تعيين الحكام والواقع الفعلي الذي يظهر عكس ذلك، والذي يتمثل في تشجيع النزعة القبلية، بين القمة والقاعدة حكام ومحكومين، فهي كمثيلاتها من الدول العربية (لبنان، مصر، ليبيا،...إلخ)، حيث القرابة الضيقة مسيطرة على العلاقات الاجتماعية في العديد من مناطق الجزائر، والقبيلة والعائلة يلعبان دورا أساسيا في تعزيز وإخضاع فرصة المرشح للفوز بمقعد الرئاسة.

وفي المجتمع المحلي محل دراستنا (بلدية عين فتاح ولاية تلمسان) كان لدخول القبائل معترك الانتخابات في محليات نوفمبر 2012 التجنيد للطاقات القبلية كمرجعية أساسية في ذكر الانتماءات والتفاخر بالأنساب كرأسمال فردي وجماعي من أجل تحقيق الفوز برئاسة البلدية، حيث سعت كل قبيلة وجهة إلى محاولة نسج العلاقات القبلية التي تربط المرشح والناخب بانتمائهم القبلي كاستراتيجية تضعف حظوظ المرشحين الذين لا ينتمون إلى نفس القبيلة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى إذا كان الانتخاب صراعا وتنافسا مشروعا للتداول على السلطة فهو في حقيقة الأمر صراعا إيديولوجيا بين مرشحين وأحزاب تمثل تيارات مختلفة، وتعمل برامج سياسية واقتصادية واجتماعية قد تكون متناقضة أو متعارضة، يصوت عليها الناخبين المختلفون من حيث الجنس والسن والمستوى الاجتماعي ما يعني اختلاف في الآراء والتوجهات والأفكار، كما يخول لهم قانون الانتخابات تحت ظل التعددية، والديمقراطية، والتغيرات الاجتماعية على جميع المستويات.

لكن في انتخابات نوفمبر 2012 المحلية لبلدية عين فتاح (ولاية تلمسان)، تحول الصراع والتنافس المشروع على رئاسة البلدية إلى صراع عشائري بين قبائل وتمثيل يؤكد قوتها ويزيد منها ويقصي المنافسة الإيديولوجية ويضع لها دورا ثانويا، فعلى مستوى الواقع أضحت كل قبيلة تنتظر لها مرشحا ينتمي إليها لاستلام رئاسة البلدية أثناء كل موعد انتخابي وهذا المرشح بدوره يسعى إلى توظيف القبيلة التي ينتمي إليها في غالب الأحيان.

ونحن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الناخب الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه الفردية ومدى تأثير المرجعية القبلية في سلوكه في إطار الجماعة تحت متطلبات هذا العصر الذي يشهد تغيرات اجتماعية وتكنولوجية يمكن أن نعيد النظر من خلالها في طبيعة المحدد الذي يختار على أساسه الناخب مرشحه في مجتمعنا، ولماذا الناخب في المجتمع المحلي يسلك سلوكا قبليا في الانتخابات المحلية؟

أهمية الموضوع ودوافع اختياره:

تكتسي دراسة موضوع الانتخابات أهمية كبيرة وضرورة ملحة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني لأنها تصاحبها ممارسات وسلوكيات متعددة منها التقليدية والتي تتمثل في استحضار المخيال الاجتماعي، ذو الانتماء القبلي من أجل لم شمل ذوي القربى وتعبئة الأفراد الناخبون لصالح مرشح معين وهذا الأخير يكون مرهون لهم بتقديم فوائد وامتيازات. ومع أن هذا السلوك القبلي دعمه ضعف أداء التنظيمات السياسية والاجتماعية في علاقتها بالفاعلين الاجتماعيين، انبثق عنه تعايش عدة متناقضات، يجسدها الانتماء المزدوج إلى تنظيمات مدنية رسمية وتنظيمات تقليدية غير رسمية[1].

هذه التناقضات في الواقع دفعتنا إلى محاولة رصد سلوك الناخب الذي يعاني هذه الازدواجية في مجتمعنا المحلي، فجاءت هذه الرسالة لفهم الدوافع الحقيقية والخفية من وراء ارتباط الناخب بالمرشح القريب، أو التخلي عنه أثناء الانتخابات المحلية (29نوفمبر 2012)، وهذا الناخب الذي نراه يغير من سلوكه في الواقع المنافي بعض الأحيان لخطاباته التي يرددها هو المنتخبين على السواء على ما يجب أن تكون عليه الانتخابات كأداء ديمقراطي، وهذا أيضا حفزنا على أن تكون قراءة جديدة لهذا السلوك الانتخابي المصطبغ بالسلوك القبلي في مجتمعنا المحلي، لأن الانتخابات المحلية من الناحية الاجتماعية أصبحت تبدو لنا كباحثين مبتدئين، إثبات وتأكيد على انتماء الناخب إلى وحدة اجتماعية معينة يتأثر بها ويؤثر فيها، ومن الناحية العقلانية والاستراتيجية يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة من خلال حسابات قد يقارن فيها المنافع المادية مع المنافع المعنوية ويرتب أولويات.

[1] – محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص133.

ومن أجل محاولة فهم هذه الظاهرة وشرح إشكالية الدراسة قمت بتقسيم هذا العمل على النحو التالي:

خصصت المقدمة العامة لعرض الجانب المنهجي للدراسة حيث عرضت فيه كل العناصر والخطوات المنهجية في البحث، ويليه ثلاثة فصول منهما فصلين نظريين هما ؟ أولهما موسوم بالقبيلة وعلم الاجتماع في الجزائر، حيث تناولنا في هذه العناصر تعريفاتها ومراحلها وبعض مميزاتها في المجتمع الجزائري، والفصل الثاني تعرضت فيه للانتخابات في الجزائر، أما الفصل الثالث والمتمثل في الجانب الميداني للدراسة فقد قسمناه إلى ثلاث عناصر:

العنصر الأول: الموسوم بإجراءات الدراسة الميدانية، تعرضنا فيه لخصائص أفراد العينة ولإجراءات المقابلة والملاحظة وتجميع وتحليل المقابلات والملاحظات.

العنصر الثاني: الموسوم باستراتيجية الناخب والقيم النفعية المادية والمعنوية في المجتمع المحلي تناولنا فيه أهداف الناخب وطريقة تصرفه.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات في الحقل السياسي والاجتماعي ساهمت في الكشف عن حقيقة وجود القبلية في المجتمعات العربية والمغاربية ونذكر من هذه الدراسات:

دراسة عبد الناصر جابي: في كتابه " الانتخابات، الدولة والمجتمع" نجد أنه يبحث في مسألة الانتخابات قبل التعددية وما بعدها وما رافقها من فشل في الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عدم مراعاة الدولة للخصوصيات المحلية في تبنيها لمسألة الانتخابات (الجهوية، القبلية، ....إلخ)، والتي أضحت حاجزا أمام ما كانت تهدف إليه الدولة الجزائرية للالتحاق بركب الحداثة.

كما يرى أن النخبة السياسية لازالت تعتمد الخصوصيات المحلية لكسب الأصوات لتحقيق الفوز في الانتخابات.

دراسة محمد عابد الجابري: يرى الجابري في كتابه "العصبية والدولة" وكتابه " العقل السياسي العربي" أن محددات العقل السياسي العربي الماضي والحاضر هي ثلاثة محددات، منها "القبلية" و"الغنيمة" حيث أن هذان المحددان لا يزال مفعولهما يسري في تفسير الواقع العربي المعاصر ويتحكمان في عقلنا السياسي من خلال لا شعورنا[1].

كما يبدو أن الصراع العصبي ذو وظيفة اقتصادية واضحة على الرغم مما تتمتع به من اعتبارات معنوية وسيكولوجية واجتماعية[2]، وهو يشير إلى أن المخيال القبلي لا يكفي فهو "كالقبيلة" إطار نظري، لا يتحرك ولا يتعبأ إلا بحافز "الغنيمة"، ومن هنا العنصر المؤسس هو عنصر المصلحة المادية[3].

دراسة محمد بن يوب: في رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الأنثروبولوجيا تحت عنوان :"القبلية والدولة في الجزائر من العهد الاستعماري إلى عهد الدولة الوطنية" حيث تابع التغير الاجتماعي القبلي في الجزائر منذ العهد العثماني إلى ما بعد الاستقلال مؤكدا تغلغل معالم القبلية من جهة ومدى مقاومة هذه الهياكل لمشروع الدولة من جهة أخرى.

دراسة محمد خداوي: في رسالة ماجستير بعنوان: " دور النزعة القبلية في الانتخابات سنة 2006"، يرى أن النزعة القبلية تظهر بصورة جلية في الانتخابات المحلية، وذلك يعود إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي ذو الطابع التقليدي، كما يلخص إلى أن مسألة القبلية مازالت مسيطرة على الحياة السياسية (الانتخابات)، وعلى الرغم من أن الانتخابات ميزة حداثة ظهرت في المجتمعات الحديثة إلا أن الناخب في المجتمع المحلي يستحضر الماضي والمخيال، بما يحتويه، من سلوك تقليدي تجاوزه الزمن في الممارسات السياسية والتي تتنافى مع النصوص القانونية وما تدعو إليه الأحزاب وبرامجها.

---

[1] – اللاشعور السياسي استعارة الجابري من (روجي دوبراي) وحاول أجرأته حسب واقع الدراسة، أنظركتابه العقل السياسي العربي، ص8.

[2] – محمد عابر الجابري، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط8، 2007، ص77.

[3] – المرجع نفسه، ص253.

الإشكالية:

ظهرت الانتخابات بصورة جلية في الغرب مجسدة للحداثة، ممارستها تمنح للأفراد الناخبين المشاركة السياسية والحرية في الإدلاء بأصواتهم، في اختيار المرشح الأمثل الذي ترتسم فيه مواصفات الكفاءة والقدرة على قيادة الشأن العام وتحقيق الأهداف العامة.

وبما أننا في عصر العولمة والتطور التكنولوجي وما صاحبهما من تغيرات عميقة في المجتمع الجزائري (الأسرة، السكن، العمل) فهذا لا يمنع من أن تكون هناك تغيرات في العلاقات وأنماط التفكير.

لكن في محليات بلدية عين فتاح (ولاية تلمسان)، عرفت انتخابات (نوفمبر 2012) منحى آخر شكل تضاربا بين ما هو تقليدي، وما هو حداثي في الممارسة الانتخابية حيث تحول هذا الأخير من رهان سياسي إلى رهان قبلي، فالناخب يكفيه نداء من أبناء عشيرته ليبرز نزعته وولائه لها، مجسدا ذلك في سلوكه وعلاقته مع مرشحه، آملا في الفوز على القبائل الأخرى المنافسة.

والقبائل على مستوى هذه البلدية (بلدية عين فتاح) عينت أفراد كجماعة ضاغطة، لهم انتماءات قبلية عملت على تفعيل شبكة العلاقات الشخصية المبنية على رابطة القرابة والولاء غيرت سلوك الناخبين من أجل الفوز بالانتخابات وتحقيق المطامح والأهداف القبلية بالدرجة الأولى.

وأمام هذا الوضع فالناخب في مجتمعنا المحلي في انتخابات (نوفمبر2012) وقع في تضارب بين تحقيق الأنا الشخصي فهو يصوت على من يحقق له مصالحه من أي جهة أو قبيلة كان، بغض النظر عن الانتماء، أو تحقيق الأنا العصبي فيختار المرشح القريب الذي تربطه معه علاقة الانتماء وحتى ولو لم يحقق له طموحه الشخصي، رغم أن ما ينص عليه قانون الانتخاب يفسح المجال واسعا في اختيار المرشح الأمثل ذو الكفاءة والخبرة في تسيير الشأن العام بغض النظر عن انتمائه مع العلم أن مجتمع الناخبين متنوع من حيث الجنس والمستوى الثقافي، وبناء على هذا التناقض الذي أوقع الناخب في ارتباك كان السؤال الإشكالي كالتالي:

ما هو المحدد الأساسي في علاقة الناخب بالمرشح في الانتخابات المحلية لبلدية عين فتاح؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمت بطرح الإجابات المحتملة، من أجل التحقق عمليا منها خلال هذه الدراسة، وحتى يكون هذا العمل بحث حقيقي يجب أن يتمحور بنائيا على فرضية، أعدة فرضيات[1]، لأن الفرضية توجه البحث وتراقبه بالعمل على أنها إجابة مؤقتة ومقترحة لسؤال البحث[2]، هذا الأخير الذي يتضمن ملاحظة الواقع والملاحظة بدورها توجهها الفرضية، وتنطلق هذه الدراسة نحو التحقق من الفرضية التالية:

– يتبع الناخب في منطقة عين فتاح استراتيجية تحقيق قيمه النفعية من خلال اختيار المرشح الذي له نفس الانتماء القبلي.

[1] – لوكيبنهود وريمون كيفي، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، تعريب يونس الجباعي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص146.

[2] – موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، 151.

– ضبط المفاهيم الإجرائية:

الناخب: هو كل فرد من المجتمع المحلي يبلغ سن الانتخاب المحدد قانونيا بـ: 18 سنة فما فوق ذكرا كان أو أنثى، ونقصد به في المذكرة ذلك الفرد الذي اتخذ قرارا بالتصويت لصالح مرشح معين (أي أنه لم يقاطع ولم يمتنع ولم يصوت بأوراق ملغاة).

استراتيجية الناخب: إن مفهوم الاستراتيجية أول ما عرف في المؤسسات العسكرية في البلدان الغربية، ثم انتقل إلى الإدارات المؤسساتية بما فيها الصناعية تحسبا للحصول على أرباح وتقليل أدنى حد للخسارة بهدف استمرارية المؤسسة والزيادة في رأس المال، ولكن في بحثنا هذا نقصد بها الأسلوب الذي يستعمله الناخب كطريقة يتصرف وفقها لتحقيق أهدافه الشخصية بأكبر كم، ولو كانت هذه الطريقة مناقضة للوضع الذي هو فيه، والمهم أنها تأخذ به إلى نتيجة وأهداف قد رسمها من قبل، فهو على المستوى الفردي خطط للتصويت ولصالح من حسب كل فرد، وعلى المستوى الجماعي حضرت كل قبيلة ليكون فرد معين مرشحا على رأس القائمة قادر على المنافسة وفق شروط تحددها القبيلة.

الانتماء القبلي: هو الانتساب إلى قبيلة تضم مجموعة من العائلات تعيش مع بعضها البعض، والانتماء كظاهرة إنسانية فطرية بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددين زمانا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم وتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا كما ورد في معجم (Larousse) الموسوعي، والانتماء يكون عضوا في جماعة وهو مرادف للانتساب[1]، فعلى الرغم من إيجاز وبساطة هذا التعريف إلا أنه يشير إلى حقيقة الانتماء الجوهرية، ألا وهي الانضمام والتوحد مع الجماعة.وفي مجتمع البحث محل دراستنا مكون من جماعات تدين بالولاء لأفراد الجهة التي ينحدرون منها المعبر عنها بـ: (البني عم والأنساب)، تظهر الرابطة والعلاقة قوية بينهم خاصة في الحفلات والولائم كطقس الوعدة التي استخدمت كحملة انتخابية تمهيدا للموعد الانتخابي، فكل فرد يحاول أن يعبر عن هذا الانتماء بإدلاء صوته لصالح جماعته.

[1] - Dictionnaire encyclopédique LAROUSSE, Paris, Cedex, 2001. P38.

الجماعة الضاغطة: نقصد بها في هذا البحث تلك لجماعة من الأفراد التي تهيكل نفسها في إطار حزب معين له برنامج يخدم الصالح العام في ظاهره، يقدمونه على شكل دعاية ولكن تُرَوَّج خفية بالضغط على الأفراد الناخبين التي تربطهم معهم علاقة الانتماء لتوظيفهم في كسب الأصوات والفوز على القبائل الأخرى في الانتخابات وهي تسعى في حقيقتها من أجل مصلحتها الشخصية وتنظر إلى السلطة على أنها تقسيم للثروة.

القيم الاجتماعية: هي حكم يصدره المجتمع في بيئة اجتماعية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إصدار هذا الحكم، والقيم الاجتماعية إذا هي قيم جماعة من الناس في مجتمع، أو أن هذه القيم نمت وتطورت في بيئة هذا الأخير وتأصلت في النفوس في السلوك الجمعي والفردي لكونها تسد حاجاتهم أو رغباتهم المادية أو المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي شيء آخر[1]، وفي مقابلاتنا الاستطلاعية تبين أن الناخبين من خلال سلوكاتهم وتفاعلاتهم يقرون بالقبيلة كقيمة نفعية تخدم مصلحتهم.

القيم النفعية: يقول تشارلز بيرز: " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجحة عن هذه الفكرة". في المذهب النفعي الذي يقيس الأشياء بمنافعها واستخدامها[2].

المقاربة النظرية للدراسة:

إن براكسيس (Praxis) علم اجتماع الفعل يجعلنا نختار نظرية دون أخرى تمكننا من إضاءة جانب معين من الدراسة. ونحن في دراستنا هذه اعتمدنا على مقاربتين نظريتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى وتساعدنا في إبراز بعضا من الجوانب الخفية التي نحاول البحث عنها، لأن مهمة الباحث صعبة أمام الميدان، ولا بد عليه أن يرفض المطلق ويهوى المغامرة وينفر من الثبات لأن التغير سمة الكون.

فالنظريتين اللتين اعتمدتهما، النظرية الخلدونية ونظرية التحليل الاستراتيجي ثم تجاوز نظريات أخرى دون التقليل من شانها منها نظرية التبادل الاجتماعي لأن في العملية الاجتماعية يعمد جميع الفاعلين إلى

[1] – عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع، ص359.

[2] – ول ديورنت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، تر: فتح الله محمد مشعشع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، لبنان 2004،ص 376.0.

النظر إلى مصالحهم، وإلى افتراض وجود تبادل اجتماعي غير واضح، إنه الدخول في عملية أخذ وعطاء كما يقول مارسال موس (Marcel Mauss)[1].

إذ فكرة التبادل الاجتماعي الرمزي لا تندرج فقط في سياق الولاء ولكنها تعبر عن صفقة شاملة، فصحيح أنّ الولاء القبلي يلعب دوره في حشد وتعبئة أفراد القبلية وراء المرشح المنتمي إليهم بدافع من التضامن والعصبية[2]، وأن المرشح عند انتخابه لا يعمل بدافع من نفس الولاء القبلي بتطبيق وعوده كتقديم الخدمات والامتيازات لأفراد قبيلته، وهذا ما لاحظته في مجتمعنا المحلي فالذهاب موجود والإياب غير موجود غالبا بين الناخبين والمرشحين في تبادل المنافع نظرا لحلول المادة مكان القرابة، وهذا ما صرح به أحد المبحوثين أن " المادة طغات على كل شيء".

والنظرية الثانية هي نظرية "أندري سيغرد" من خلال كتابه الجدول السياسي لغرب فرنسا فهو يفتح تفسيرا إيكولوجيا للسلوك الانتخابي بغرب فرنسا، حاول الربط فيه بين نوعية الأرض والانتخاب لصالح حزب معين، فوجد أن المناطق ذات النوعية الغرانيتية يميل فيها الناخبون إلى حزب اليمين وبالتالي فإن البيئة تلعب دورا في التأثير على سلوك الأفراد لكن ليس بالقدر الكافي لتأثير العوامل الاجتماعية.

أما المقاربة النظرية التي اعتمدناها أساسا هي النظرية الخلدونية، باعتبار ان ابن خلدون قدم دراسات مهمة حول العصبية خاصة على المنطقة المغاربية، وهذا ما حسسني بإجراء محاولة إسقاط معرفة مطابقة مفهوم العصبية القبلية لما نود دراسته في المجتمع المحلي، لكن الأمور اعتراها التغيّر في بعض النّقاط، ولم يعد مفهوم العصبية بتلك الأهمية البالغة التي تمكننا من تفسير واقعنا المدروس، فحسب ما يراه الجابري في كتاب "العصبية والدّولة" أنه إذا تحوّلت المصلحة المشتركة للعصبية إلى مصلحة شخصية أو طغت هذه على تلك فإنّ الضامن الذي كان بالأمس ينقلب حينئذ إلى فرقة ونزاع، فيطغى الأنا الشخصي على الأنا العصبي وتفسد العصبية، ونحن في مجتمعنا المدروس من خلال المقابلات الاستطلاعية الناخب يختار مرشّح قبيلته أو

[1] – محمد حشماوي، التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقة الزبونية والنهب، 1997-2002، تر. محمد هناد، الصادر في مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي الجزائري، العدد 19-20، 2004، المعنون بالسياسة في ميزان الفكر النقدي، ص35-36.

[2] – محمد خداوي، دور النزعة القبلية في الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص231.

لا يختاره من أجل المنفعة الشخصية وفي المقابل المرشّح يلجأ إلى أفراد قبيلته ويحتاج إلى تعبئة أفرادها من أجل المصلحة والطّموح الشخصي.

لذا ارتأينا إلى استعمال نظرية التحليل الاستراتيجي لصاحبيها إيرهارد فريدربارغ " Erhard Fried Berg" وميشال كروزيه "Michel Crozier" في كتابهما الفاعل والنسق " Acteur et le Système" هذه النظرية طبّقت على الفعل الجماعي "Action collective " في المنظمات، حيث أنّ الفاعلين يتّبعون استراتيجيات بسبل ولو مناقضة لوضعيتهم بغية تحقيق أهدافهم إلى حدّ أقصى من المنافع.

وفي مجتمعنا مفهوم "الاستراتيجيات" طُبِّق على وضعية الناخب الذي يطمح إلى تحقيق أهداف ذات القيم النفعية المادية (سكن، دعم فلاحي، شغل، ...إلخ).

المجال المكاني والزماني:

إن الدراسة التي قمنا بها كانت في شقها الميداني تتمثل حول بلدية عين فتاح " بوطراق سابقا" التي تقع غرب ولاية تلمسان، تبعد عن مقر الولاية حوالي 50كلم وتعد مساحتها الإجمالية 101كلم^2 ويبلغ عدد سكانها حسب آخر الإحصائيات 7352 نسمة.

وهي تابعة إداريا لدائرة فلاوسن فهذه الأخيرة مرت كمثيلاتها من المناطق التي كانت تابعة لمنطقة "تراة" بعدة مراحل تاريخية أهمها:

مرحلة المرابطين (ق 5 هـ و6 هـ) ومرحلة الموحدين (ق6 هـ-ق 7 هـ)، كما يشير "روني باسي" أن منطقة تراة [1]، كانت خاضعة للحكم العثماني بتلمسان سنة 1555م، وشاركت في المعارك التي قادها (Denjitan) "دانجتان" ضد الأتراك[2]، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت "قبيلة تراة" كباقي القبائل الجزائرية بمشاركة الأمير عبد القادر في مقاومة الاستعمار الفرنسي[3]، وتشتمل منطقة تراة على أماكن متفرّقة منها بني مسهل، ندرومة، بني وارسوس، بني خالد وبني عابد.

إن منطقة عين فتاح إلى فلاوسن كانت تسمى ببني مسهل وهي عبارة عن قبيلة متكونة من عدة قبائل بعضها عربية وبعضها أمازيغية، وهذا لوجود دعائم ثقافية وأنثروبولوجية حيث لازالت تحتفظ بأسمائها الأصلية مثل : منطقة تاوية، دار الزبار، زايْلو، زغادّة، ...إلخ".

وأصل سكان عين فتاح معظمهم ينحدرون من المداشر والدواوير المجاورة حيث يعود ذلك لعهد الاستعمار سنة 1958، عندما بنيت الثكنة العسكرية ووضع المحتشدات بجوارها وكذلك الأكواخ ووُطِّنت القبائل في مساحة معينة بجوار هذه المراكز العسكرية، وبمرور الزمن توسعت المنطقة لتصبح كما هي عليه الآن[4].

---

[1] – لسان العرب "تراه" تعني الرجال الصناديد والشجعان.

[2] – Renne Basset, nedroma et les traras, pip de l'ecole de lettres d'alger, paris 1901, p 65.

[3] – إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص265.

[4] – على لسان شيوخ المنطقة، بحث في الميدان.

كما أن المنطقة تمتاز بطابعها الفلاحي والرعوي، تفتقر للقطاع الصناعي حيث تتوفر على أربع (04) إبتدائيات ومتوسطة واحدة ودار للشباب.

المنهج وتقنية البحث:

إن اختيار منهج معين لدراسة ظاهرة أو موضوع ما منوط بالباحث أن يتبعه من أجل تمكنه من قياس المؤشرات التي وضعها في الواقع ولا يكون التحقق من تصديق أو تكذيب الفرضية إلا به.

ففي دراستنا هذه ارتأينا أن المنهج الكيفي هو المناسب والملائم لما نود معرفته لأنه يمكِّننا من فهم المعنى الذي يسيغه الناخب على سلوكه في اختيار من يمثله.

أما التقنية التي استخدمتها للتحقق الميداني، فقد كان اعتمادي على تقنيتين وهما الملاحظة والمقابلة، لأنهما تلائمان المنهج الكيفي، وباعتبار المنطقة شبه ريفية تكثر فيها نسبة الأمية وبعض التقاليد كالحذر من الشخص الغريب (الأجنبي عن المنطقة) خاصة إذا وجد في منصب حكومي، وبالتالي كان علي الأخذ بالمقابلة النصف الموجهة حتى أتمكن من التحكم في مسار المقابلة جيدا وأتجنب حساسية المبحوث تجاه بعض الأسئلة.

واستعملت الملاحظة بالمشاركة لتفادي الذاتية التي قد يستعملها المبحوث في الإجابة نظرا لحساسية الموضوع جراء العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، منها منطقة عين فتاح محل دراستنا، والتي جعلت الأفراد يسحبون الثقة من كل من يريد معرفة أسرارهم وخباياهم وآرائهم تجاه السلطة والسياسة بصفة عامة.

زد على ذلك أن المنطقة لم تشهد بحث سوسيولوجي على هذا النحو، فأبقيت محاولا عدم استشعار بعض المبحوثين أنهم محل دراسة حتى يبقى تصرفهم عادي وعلاقتهم وتفاعلهم طبيعي، كي يساعدني ذلك على أن تكون النتائج المتوصّل إليها مطبوعة بطابع السوسيولوجيا.

نوع المعاينة واختيار العينة:

يتمثل مجتمع بحثنا في مجموع الناخبين لبلدية عين فتاح حيث بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية سنة 2012 حوالي 4523، منهم عدد الرجال يتمثل في 2407 ناخب وعدد النساء 2116 ناخبة من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ 7340نسمة[1]، وكان عدد المصوتين فعليا 2910 مصوّت، حسب محضر الفرز.

إن أسلوب المعاينة يختلف من دراسة إلى أخرى، كما يختلف باختلاف الوسائل والتقنيات وباعتبار أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الكيفية معتمدا على أداة المقابلة، فبالتالي يكون نوع المعاينة التي تفرضها هذه التقنية (المقابلة) هي المعاينة غير الاحتمالية[2]، وصنفها العينة العرضية، متبعا لذلك طريقة (الفرز الموجه) الذي يعد إجراء غير احتمالي للمعاينة.[3]

كما أن هذه الطريقة تمكنني من الوصول إلى عناصر تظهر أنها تمثل جزءًا من مجتمع البحث المستهدف، ولقد حاولت استحضار كل أو جل خصائص المجتمع المحلي في عينة الناخبين المستجوبين حتى أضمن أكبر قدر ممكن من التمثيل السوسيولوجي محددا بذلك خصائص في اختياري لأفراد العينة وهي: القبيلة التي ينتمي إليها، السنّ، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، وبعد القيام باستطلاع الميدان تمكنت من جمع (24) فردا يمثلون مجتمع الدراسة ينقسمون بين (6) مرشحين ويمثلون (5) جهات.

نتوقف عند شعورنا بأنه تتكرر نفس التصريحات والمعطيات من جانب المبحوثين وبالتالي نتوقف أيضا عند زيادة حجم العينة لأننا لا نحتاج إلى حجمها الكبير حتى نتمكن من فهم مشكلة الدراسة، بعد أن أدركت المعطيات الممكن إيجادها هي بحوزتي وما علينا إلا المرور إلى مرحلة أخرى تتمثل في التحليل والاستنباط داخل هذه المعطيات.

---

[1] – آخر إحصائيات لسكان بلدية عين فتاح في سنة 2008.

[2] – موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية ، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص322.

[3] – المرجع نفسه، ص314.

الفصل الأول

القبيلة وعلم الاجتماع في الجزائر.

تمهيد

1- القبيلة من نموذج ابن خلدون إلى القبيلة المعاصرة.

2- القبيلة والدولة.

3- الجزائر بين أزمة الدولة وانبعاث القبيلة.

4- تأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة.

5- علم الاجتماع في الجزائر بين الجامعة والواقع الاجتماعي.

تمهيد:

أثار الباحثون في علم الاجتماع الكثير من الاشكالات حول القبيلة والعلاقات الاجتماعية في الجزائر تأكيدا على فترة إعداد بيان أول نوفمبر الذي وضع أسس بناء دولة حديثة ديمقراطية يتنافى مشروعه مع التعصب والمصالح الشخصية الضيقة، وفترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا أنّ القبيلة تعود على شكل مكبوت ينتظر الوقت المناسب والبيئة المناسبة رغم أنها تعرضت للتفكك خلال هذه المراحل. لذلك تطرقنا إلى العناصر التالية:

الجزائر بين أزمة الدولة وانبعاث القبيلة وتأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة.

وحاولت أيضا توضيح مسألة علم الاجتماع والعلاقات الاجتماعية في الجزائر بين الجامعة والواقع الاجتماعي ومدى قدرته في تفسير الواقع.

1) – تعريف القبيلة:

يذكر ابن منظور في لسان العرب "القبيلة من الناس من أب واحد ومعناها الجماعة، حيث يقال لكل جماعة من واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من واحد قبيل، كما يذكر أيضا أن: "الكلبي يرى أن الشعب أكبر من القبيلة ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ، واشتق الزجاج القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أصناف وكل صنف منها قبيلة والقبيلة هي جماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى كالزنج والروم والعرب وقد يكونون من نحو واحد[1].

ولكن الاسم الشائع في عصرنا هو القبيلة ولا يتعداه إلى معاني أخرى، والعرب كانت تطلق تسميات أخرى على النسب كلما تباعدت حدوده "فالشعب أكبر من القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ"، وهناك من يضيف الفصيلة، وهناك تعريف آخر يركز على تدرج الانتماء الفردي يأخذ فيه البناء القبلي مستوى معين ضمن انتماءات أخرى تتباين حسب المجتمعات.

أ – اصطلاحا: القبيلة كما جاء في قاموس علم الاجتماع، تجمع كبير أو صغير من الناس يستغلون إقليما معينا، ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة ومتجانسة ثقافيا، أو هي نسق التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية كالقرى والبلديات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة إضافة إلى مجموعة من العواطف الأولية.

وكما يرى ابن خلدون أن غاية العصبية هي الملك، باعتباره درس المنطقة في القرن 14م، وله دور بارز في استعمال هذا المصطلح (العصبية)، وتأثيره في الواقع العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة من خلال التركيز على دوره السياسي، وتفسير السلوكيات التي يتسم بها البشر في مجموعه في حالة البداوة والاندفاع نحو الملك والسلطة حيث لها أطوار تمر بها حتى يتحقق الملك، وواقعه المعاش جعله يصفها بدقة والرابط الأهم فيها هو الدم والنسب الذي يتخذ جدا بشريا أو أسطوريا يلتف حوله أو ينتمي إليه في جماعة مشتركة (القبيلة).

[1] – ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د.ط)، ج11، ص 541.

أما مفهوم الجابري للقبيلة باعتباره اهتم بدراسة فكر ابن خلدون حول العصبية، يرى أنها لا تخلو من التغير لأنها صفة ملازمة للحياة البشرية ويعطيها تعريفا على أنها: "ظاهرة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو جماعة"[1].

وعن الفرق بين العصبية والقبيلة فهو طفيف رغم أن الأولى تشمل الثانية كما رأينا ويبقى تعريف الجابري ناقصا نوعا ما من جهة العصبية، لأنه ركز أكثر على جانب القبيلة.

والأمثلة هي كثيرة في واقعنا العربي، تشير إلى الانغلاق على النفس، ويعتبر تعصبا كالتعددية الطائفية التي أدت بعض الأحيان إلى التطاحن العصبي ومثال ذلك: الشيعة والسنة في العراق أو محليا في الجزائر تتمثل في أحداث غرداية بين المذهب الإباضي والمالكي أو قبائل التوارق والأزواد في جنوب الجزائر، وأصبحت هذه الطوائف تستغلّ كرهانات تحركها سياسات خارجية وداخلية للدول حيث توظف العصبية القبلية مع المجال الديني والهدف من وراء ذلك هو الثروة الباطنية (البترول).. وفي هذا الإطار لا تخرج عن ما عبر عنه الجابري في كتاب " العصبية والدولة" حيث يقول: " إذا تحولت المصلحة المشتركة للعصبية إلى مصلحة شخصية أو طغت هذه على تلك فإن الضّامن الذي كان بالأمس ينقلب فرقة ونزاع، فيطغى الأنا الشخصي على الانا العصبي وتفسد العصبية".

2)- القبيلة من نموذج ابن خلدون إلى القبيلة المعاصرة:

- تطور مفهوم القبيلة لذى الباحثين بحسب تطور دور وظيفتها تماشيا مع التطورات التي اعترضتها لذلك لن نحاول التوسع في هذا الشأن وسنقتصر على بعض التعاريف المختصرة.

[1] - الجابري محمد عابد، ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط8، 2001، ص168.

- نجد في قاموس علم الاجتماع ثلاثة مفاهيم:

1- هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبلديات والعشائر وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.

2- هي وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.[1]

من حيث المفهوم فالقبيلة مفهوم متداول وذو دلالة جلية في التعبير العربي عن التنظيم الاجتماعي القائم على القرابة والعصبية، لكن هذه الرابطة بين أعضاء المجموعة القبلية العربية لم تتحدد بالقرابة الدموية فقط، بل كثيرا ما حددتها " الرابطة السيكولوجية" كما سماها الجابري تفسيرا لابن خلدون وتحكم فيها "التضامن الآلي" كما صوره دوركايم.[2]

ولا تتحدد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، كما حدد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء[3].

وبالتالي لا يكفي فهم القبيلة كأنها نواة تاريخية غير متغيرة يجري حولها التطور الاجتماعي والتاريخي كأنه غلاف يحتويها دون أن تتبدل، وهذا هو في الحقيقة افتراض من يعودون إلى لابن خلدون لكي يفهموا أي شيء وليجيبوا على أي سؤال حول الحاضر العربي... ونرى أن القبيلة قد تغيرت بتحولها إلى عشيرة غير متنقلة في المكان، كما ندّعي أنه في الكثير من حالات التاريخ المدني الطويل، اضمحلت العشيرة، ومن ناحية أخرى فإنها حيث بقيت قد غيرت ملامحها ووظائفها بشكل جعلها متأثرة ببنى اجتماعية وسياسية

[1]- محمد نجيب بوطالب، سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2]- نفس المرجع، ص85.

[3]- محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص58.

غير عشائرية بقدر ما هي مؤثرة فيها[1]، الشيء الذي أثر على مفهوم ومعنى القبيلة، فلم تعد تتحدد بذلك الحيز الجغرافي.

فاليوم أصبحت " القبيلة " في نظر البدوي وطن[2]. لقد انتسب إلى القبيلة وليس إلى المكان لقد تنقل في المكان بحثا عن مصادر الحياة، أما القبيلة فهي وطنه الذي يتنقل فيه، ولكن بعد التوطن الحضري والزراعي لم تعد هي الوطن، بل باتت سقفا ذهنيا شكل التنظيم الاجتماعي في الوطن وكان أوّلا الحفاظ عليها في المدينة رغم غياب أساسها الاجتماعي والاقتصادي الرعوي، وتخصص عائلات بمهن مثل التجارة والعسكرية وغيرها، وعندما انفصل التنظيم السياسي في الدولة عن القبيلة والعشيرة برزت انتماءات سياسية من نوع القومية وحتى الحزب السياسي، فقد قاومت القبيلة هذه النزعة بمصادرة ولاء الأفراد منها لصالح بنى اجتماعية وسياسية أخرى.

والظروف الإيكولوجية تعد مرحلة هامة في تشكل التضامن القبلي لحماية الذات من الأخطار وتأمين المعيشة كما يراها **إيفينز بريتشارد Evans Britchard** أن القبيلة هي الفاعل في النسق السياسي الذي تحدد ملامحه الظروف الإيكولوجية والمعاشية، ولكن هذا المنظور يبقى غير كافي، فهي تتطلب عامل النسب والقرابة و الانحدار من أصل واحد، فالرابطة الدموية تمثل الاستعداد الفطري الطبيعي للأفراد للانتظام في إطار قبلي فبحكم ذلك يندفع الفرد إلى نصرة قريبه في الدم كنزعة طبيعية بشرية.

تنطلق القبيلة في المرحلة الأولى من حيث العدد من جد مشترك لكن ذلك يعد غير كاف بالنظر إلى التحولات التي تطرأ عليها، فهي تكون منحدرة من جد واحد، ثم ليس هناك مانع من أن تختلط مع مجموعات أخرى بسبب المصاهرة والتحالف والولاء، وبالتالي النسب للقبيلة لا يعني بالضرورة القرابة الدموية، فيبقى الانتماء إلى جد مشترك أمر وهمي والنسب في معناه الواسع الرمزي هو الإطار الحقيقي

[1]– عزمي بشارة، في المسألة العربية (مقدمة لبنان عربي ديمقراطي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص113-114.

[2]- www.revues.univ.orgla.dz.

للقبيلة[1] يستند إلى المجال الإقليمي الذي تلتحم عليه الجماعة القبلية، وهناك عدة باحثين خلصوا إلى نفس هذه النتيجة، فمثلا **جاك بيرك** J.berque يرى أن الالتجاء إلى جد واحد مشترك ما هو إلا مجرد وهم.

وتوصل **دوركايم** E.Durkeim إلى نفس الاستنتاج، حيث يعتبر أن القرابة تتكون في الحقيقة بفعل التزامات حقوقية وأخلاقية يفرضها المجتمع على بعض الأفراد، ينتمي هؤلاء الأفراد إلى مجموعات يكون أعضاؤها عامة منحدرين من أصل مشترك أو يعتقدون ذلك، ثم تتغير مع مرور الوقت حسب عدد أعضائها وحسب السكن، فالقرابة بهذا الشكل لا تحمل سوى علاقة واهية مع النسب الدموي، فهؤلاء الباحثون يأكّدون على القرابة داخل القبيلة أنها اجتماعية أكثر منها قرابة دموية.

ويستخدم **ميشال ميفزولي** M. Maffesoli مصطلح القبيلة كتعبير عن إشكاليات المجتمع ما بعد حداثي مشيرا إلى تشكل جماعات متضامنة فيما بينها داخل المجتمع. إنه مفهوم ما فوق فردي يطرح كنقيض للنزعة الفردية، فمعظم الباحثين في علم الاجتماع يطلقون مفهوم القبيلة على المجموعات المتقابلة والتي تكون في دوائر شبه مغلقة متناقضة المصالح، فهذا الاستخدام للقبيلة يتجاوز المفهوم التقليدي للقبيلة المرتكزة على القرابة الدموية إلى قرابة تخصصية أو مصلحية.

في مجتمعنا العربي اعتمد الباحثون في العلوم الاجتماعية إلى توظيف مفهوم القبيلة Tribologie لتفسير الآلية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي وفي مجالات للتنافس على السلطة، ويؤكدون على انبعاث النزعة القبلية كمفهوم يتزامن مع فترات تأزم القبلية كبينة اجتماعية وتتحرك باعتبارها تعبيرات عن الهويات المحاصرة[2]، وما يساعد على ذلك ضعف البنى والهياكل البديلة على استيعاب الأفراد حسب أهدافها، وبالتالي تأخذ أشكالا مختلفة تأكد استمراريتها في كثير من الأحيان كالنزاعات الجهوية، وأحداث القبائل الإثنية والمذهبية وغيرها من الأحداث مثال ذلك.

[1]– ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب، دار إحياء التراث العربي، (د.ت) ص130.

[2]– بن يوب محمد، الدولة والقبيلة في الجزائر، ص22.

والقبيلة بتعبير محمد بوخبزة تظهر على أنها قبل كل شيء، مجموعة مصالح قد تحققت أو يجب الدفاع عنها أو مزايا جديدة يطالب بها.[1]

– القبيلة والدولة:

إن سياسة التحديث التي سعت من أجلها النخبة الحاكمة، كان هدفها خلق إنسان حديث، من خلال تبني سياسة التصنيع والتنمية وشق الطرقات التي شجعت الهجرة الريفية إلى المدن، والتي كانت في بداية الامر بإحلال الأهالي مكان المستوطنين بعد الاستقلال ثم الهجرة في سنوات التسعينيات بعد تدهور الوضع الأمني في القرى والأرياف بعد دخول البلاد في دوامة العنف مباشرة وبعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 من طرف السلطة.

والهدف من حركة التمدن في الجزائر وغيرها من الدول العربية، إخفاء التكوينات الاجتماعية التقليدية والريفية باعتبارها انتماءات أولية لصالح انتماءات حضرية بمعايير عصرية ضمن تنظيمات المجتمع المدني، لكن الدراسات السوسيولوجية والانتربولوجية على المدن الجزائرية بعد إجراء معاينات أثبتت حالة ترييف المدينة[2] ويظهر ذلك من خلال مزاولة بعض الأعمال والنشاطات الريفية كممارسة تربية المواشي وبعض الحيوانات الأخرى، وانتشار البيوت القصديرية، والفلاحة...إلخ فقد تحولت المدن بموجب هذه الحالة إلى مراكز لتجمعات بشرية ذات امتدادات مرتبطة بالمنظومة الريفية التي كانت عليها قبل الهجرة إلى المدينة كما عملت الدولة أيضا بإنشاء السكنات الاجتماعية والتشغيل والسكن الفردي من أجل تفكيك بنية الأسرة الريفية الممتدة إلى أسر نووية[3]، وبالتالي القضاء على رابطة الولاء للعائلة الكبيرة، وذلك بعدم العودة إلى الثقافة الريفية البالية التي تعتمد على الوسائل التقليدية في شتى الميادين، لكن وانطلاقا من الواقع، كشفت بعض الدراسات على احتفاظ العمال الصناعيين الذين ينحدرون من أصول ريفية بعقلياتهم وعدم

[1]- Mohammed Boukhobdza, L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie, de l'ordre tribal en désordre colonial. O.P.U. Alger, 1982, p67.

[2]– بن يوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص369.

[3]– طيبي غماري، الهوية في العمل في المرحلة الراهنة للمجتمع الجزائري، دراسة حالة

اندماجهم في النسق الاجتماعي، والمؤشر على ذلك تردد العمال على مواطنهم الأصلية، وشدهم الحنين إلى ذويهم في عدة مناسبات كالحصاد، وجني المحاصيل، والمشاركة في إقامة الولائم ومنها الوعدة...إلخ

إنها العودة إلى الأصل التي يشيد بها العمال والتي تتلخص في مضمون لَمّ شمل العائلة وصلة الأرحام، وفي المقابل تشيد العائلة بالفرد الناجح الذي يسكن في المدينة ويشغل مناصب إدارية، وهذا ما زاد القبيلة توسعا وامتدادا، واستغلال الأقارب وتوظيفهم لصالحها[1].

إن الحفاظ على الانتماء الأوّلي العائلي والقبلي والجهوي عِوَضَ "الغربة"* كما يعبر عنها ضمن المجتمع الريفي، أدى إلى مواجهة صراع قيمي يعيشه النازحون بعد اصطدامهم بالواقع الحضري ذو الطابع الصناعي[2]، فالخطاب السياسي الجزائري الرسمي حول المدينة كان يهدف إلى تغيير فضاء المجتمع التقليدي الريفي بعاداته القبلية، ومساهمة الدولة الوطنية بقصد أو عن غير قصد في طمس القبلية من خلال التشريع القانوني الذي قسم الوطن إلى ولايات والولايات إلى بلديات، فإن المجتمع يتطور ببطء وأن التغير الجغرافي ليس قوة كافية لكسر البناء الاجتماعي التقليدي كما يرى بوتفنوشت، وحتى سياسة الثورة الزراعية التي تميزت بالتوزيع الجديد للأراضي من خلال نزعها من البعض ومنحها للبعض الآخر، والتي كان شعارها "الأرض لمن يخدمها" وتنظيم الحياة السياسية في انتخابات تتيح لشخص يعين أو ينتخب لرئاسة البلدية، فبهذه الخطوة تكون الدولة قد فرضت على القبائل المشاركة الفعلية في الانتخابات في المرحلة الأحادية وتلتها التعددية، لكن الواقع يبين أن الذهنية والوعي القبليين لن يغيبا عن العلاقات الاجتماعية، وتجربة الانتخابات تبين أن آثارها لم تنمح بعد.

فالعديد من الدراسات التي تم توظيفها في دراستنا هذه مثل (محمد خداوي، الجابري، جابر الأنصاري، طيبي غماري، بن يوب محمد) ترى أن هناك استمرارية للذهنيات القبلية والعشائرية في مجالات عدة، منها (السياسة، الإدارة، المؤسسات،...) وهذا ما زاد من صعوبة فهم التغير الاجتماعي في الجزائر لحد

[1]- طيبي غماري، مرجع نفسه، ص412.

*- الغربة: تعني إقامة الفرد في غير موطنه من أجل العمل.

[2]- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص129.

الآن والرابطة التي تربطه من خلال طرح اشكالات عديدة منها الاشكال الذي طرحه **مزوار بلخضر** حول الثنائية (تقليد – حداثة)، والسلطة السياسية لطالما حاولت أن تجعل من المجتمع الغربي الحديث هو النموذج النهائي لتطورنا، لكنها لم تفلح في ذلك لأن القفز على خصوصيات مجتمعك أمر صعب، انطلاقا من الدراسات والتقارير التي وضعها الباحثون التي بينت بأن المجتمع في انغلاق مستمر، وهناك احصائيات حول الأسرة البدوية أنها تشكل أكبر عدد وتسكن في مساكن منفصلة عن بعضها إلا أنها مازالت مرتبطة فيما بينها مثل شبكة العنكبوت[1].

– الجزائر بين أزمة الدولة وانبعاث القبيلة:

بالرغم من الانجازات التي حققتها الدولة باتجاه التحديث والتقدم حسب المعايير الدولية، إلا أن الأزمة التي تعانيها الدولة الوطنية الجزائرية تتمثل في انبعاث القبيلة، لأن كثيرا من الأحداث اليومية من نزاعات وصدامات وضعف الأداء المؤسساتي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تحركها نوازع تحت وطنية من قبلية وجهوية واثنية ومذهبية، والتي تشتغل بشكل غير رسمي في المجال السياسي[2]. والخطاب السياسي عند بداية الاستقلال لم يكن يُقَدِّر مفعول النزعة القبلية واعتبرها في طريق الزوال، بعدما تعرضت إلى ضربات إبان العهد الاستعماري بفعل القوانين العقارية والإدارية وخطاب الحركة الوطنية التي زرعت مفاهيم جديدة كالوطن، الجمعية، والحزب، كأطر وهياكل بديلة للهياكل التقليدية الموروثة.

والاتجاه العام يوحي بأن الوعي القبلي بمختلف أشكاله في إطار الاختفاء ويستبدل بالوعي بالدولة– الأمة من خلال سيادة قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحول الوعي الاجتماعي عبر التعليم والثقافة والمؤسسة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب، غير أن الإرادة الدولاتية لم تستطع إلغاء الانتماءات الأولية من قبيلة جهوية ومذهبية وعصبية، بل أكثر من ذلك أصبحت عاملا فعالا يؤثر في

[1]– بلحريزي سعاد، البنيات العائلية بعد الاستقلال، مجلة الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، العدد 13، ديسمبر 2007 ص50.

[2]– بن يوب محمد، القبيلة والدولة في الجزائر من العهد الاستعماري إلى عهد الدولة الوطنية، شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، 2007–2008، ص325.

العلاقات الاجتماعية والسياسية، وكما أنه مر على الاستقلال أكثر من خمسة عقود حاولت النخبة الحاكمة حسب منطقها زرع قيم الدولة في الجسم الاجتماعي عبر صهر كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية، لكن الواقع يحتم علينا الاعتراف والقول بأن العصبيات التقليدية ما تحت وطنية كموروث ما قبل سياسي لا زالت فاعلة بحدّة في الجزائر المعاصرة، وأنها تهيكل الرؤية والسلوكية السياسيتين للفرد الجزائري الذي يمارس الجهوية بِنَهَم لكنه رسميا يعلن عن مواقف معادية لها[1]. هذا ما أجبر طرح التساؤل لدى العديد من الباحثين هل توجد أزمة هوية للفرد الجزائري أو ازدواجية؟ أم هل ينتمي إلى القبيلة والجهة ويلتزم بأعرافها أم أنه مواطن مرتبط بحقوق وواجبات مع المجتمع والدولة؟

إن الفرد الجزائري ظهر خاضعا للجماعة "النحن" التقليدية وتفكيره من أجل الأنا من الممنوعات، رغم المشروع الدولاتي الذي يتضمن فردنة المجتمع الجزائري L'individualisation l'algérienne كمحصلة لمجهودات الدولة من خلال المؤسسات والتحديث منذ السبعينيات، فالولاء للمجموعة والعصبية أو القبيلة هو الطريق الذي لا مفر منه على الرغم مما يجري من تحولات إقليمية وعالمية، وتيار العولمة المتنامي الذي استطاع بفضل التقنيات الاتصالية، (الانترنت، الفضائيات التي شجعت المشاهدة الانفرادية) والحركة التجارية لتحطيم الولاءات المحلية والقبلية، إلا أن مفعول القبيلة دائما يتجه إلى إقصاء الآخر الذي لا ينتمي إلى "النحن"[2].

فالدكتور محمد هادف الذي يعد من بين الشخصيات السياسية البارزة التي تشكل الطبقة السياسية الذي كسّر رِتابو الحديث عن عودة القبلية في المجتمع الجزائري، ومن موقعه كرئيس حزب معارض ترشح في سنة 2004 للانتخابات الرئاسية، تضمن برنامجه تأكيده على فشل النظام في بناء دولة عصرية، ومساهمة النخبة الحاكمة في إعادة إنتاج القيم القبلية[3].

[1]- عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة، المجتمع دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1، ص34.

[2]- بختي بن عودة، رنين الحداثة، منشورات الاختلاف، مطبعة دحلب، الجزائر 1999، ص78.

[3]- محمد هادف، الخبر، الأحد 2004/01/18.

أو كما يصفها الجابري بأن القبيلة لم تصفَ بعد من إحلال المؤسسة والثقافة الدولاتية بصورة كاملة في الجسم الاجتماعي بل كانت في حالة كمون[1]، نتيجة القمع المسلط عليها من الإيديولوجية الشعبوية في قالب اشتراكي التي لا تعترف بوجود أي خلاف مهما كان الجسم الاجتماعي، ولكن القبلية أصبحت واقعا ملموسا ينبغي الاعتراف به ومثال ذلك أزمة العروش 1992، وأحداث غرداية في قالب مذهبي، ولا نقصد بهذا إبراز المجتمع الجزائري وكأنه مجموعة قبائل معروفة بفضاءاتها التقليدية واعتبارها العنصر الحاسم في تحديد هوية الجزائري كما كان يرى ابن خلدون، لكن بالقدر الذي تكون به القبيلة استراتيجية لعلاقات اجتماعية أكثر مما هي بناء مشكل من تلك العلاقات[2].

– تأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة:

تأثرت القبيلة كسائر مكونات المجتمع بجملة من التغيرات الحاصلة في المجتمع، فقد تغير دورها وصورتها النمطية لدى المجتمع بشكل متفاوت حسب طبيعة كل مجتمع.

ساهم انتشار التعليم لدى كل فئات المجتمع في إحداث ثورة كبيرة في كل مناحي الحياة، وأول انعكاس لانتشار التعليم كان على مستوى مراجعة القيم والمعايير التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع وانعكس ذلك بالضرورة على تغيير أدوارها الاجتماعية وإعادة ترتيب توزيع السلطة، وعلى رأس تلك التغيرات تحولت الأسرة من نمط الأسرة الممتدة المكونة من الجد والجدة والأعمام والأبناء إلى استحداث نموذج الأسرة النواتية التي تتكون من الأب والأم والأبناء، وهذا ما أحدث تحولا كبيرا في حراك المجتمع بحيث تراجعت سلطة العائلة الممتدة والتي كانت في غالبيتها تعيد إنتاج القيم العائلية على سائر الأفراد، وأصبح الأبناء ينفردون بالقرارات المصيرية التي كانت حكرا على كبار الأسرة الممتدة، وهي في غالبيتها تعيد إنتاج القيم التقليدية وتكرس الولاء لمنظومة البنى التقليدية وعلى رأسها القبيلة والعشيرة، وكان لهذا التحول في نمط الأسرة دور كبير في تعديل دور المرأة حيث خرجت إلى العمل بعد تميزها في التعليم وأصبحت تزاحم الرجال

[1]– محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، م.د.و.ع، بيروت، ط5، 2004، ص130.

[2]– بن يوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص333.

في شتى مجالات العمل، الأمر الذي أدى إلى إحداث زلزال في نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمعات ذات ثقافة ذكورية في غالبيتها مثل الجزائر.

ومما ساعد على تغير الأدوار الاجتماعية تعقد الحياة الاجتماعية وتطور القضاء المهني بشكل سريع جدا بفضل تقسيم العمل والتطور التكنولوجي الحاصل وارتفاع عدد السكان ما أدى إلى زيادة حاجياتهم، فكان حتما على المجتمع مسايرة هذه التطورات، وإلا انعكس انسجامه وتوازنه وعاش اضطرابا ونزعات قد تؤدي إلى التصادم والصراع، واحتاج المجتمع إلى استحداث مهن جديدة، وتوزيع اقتصادي مغاير وأصبحت السلطة المركزية بهذا من خلال هذه العوامل مطالبة بإيجاد آليات لتسيير هذا التعقيد المتزايد في الحياة الاجتماعية.

إن هذه العوامل السالفة الذكر، ساهمت في اضطراب القبيلة للتنازل عن جزء من المعايير والقيم التي كانت تعتمدها، فإذا كان شيخ القبيلة والأعيان في السابق يشكلون مرجعية دون منازع، فقد ظهر فاعلون جدد نافسوا شيخ القبيلة وسحبوا في كثير من الأحيان مرجعيته وجزء من سلطته مثل رجال السياسة كما كان للإستقرار والأمن دور رئيسي في التقليل من دور القبيلة في المجتمع أو على الأقل الإضعاف من نفوذها، لأن الحاجة للقبيلة تزداد كلما كان هناك خطر خارجي فيحتاج أفراد القبيلة للاحتماء بها، حيث أشار ابن خلدون إلى هذه النقطة عندما ذكر بأن رجل المدينة لا يمكن أن تصنع به حضارة أو ملك لأنه يعتمد في تأمين نفسه على الغير خلافا لرجل البادية الذي يتمتع بخشونة تنسجم مع أدواره الاجتماعية مما يجعله أهلا لتحقيق الغلبة، وبالتالي تحقيق الملك للقبيلة الغالبة التي تتمتع بعصبية قوية.

واستحداث آليات تنظيم المجتمع عن طريق منظومة إدارية تخضع لجملة من التعديلات، حيث انتقلت الإدارة من الطابع المركزي إلى اللامركزية وظهرت الإدارة المحلية بكل تجلياتها لتظهر مفاهيم جديدة مثل الالتزام بالمنظومة القانونية والاحتكام للمنظومة القضائية وجملة العقوبات القانونية الجزائية التي أصبحت تعد من العقوبات المادية والمعنوية التي كانت تعتمدها القبيلة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أدى التوزيع

الجغرافي للأفراد إلى إعادة ترتيب سلطة القبيلة وأصبح الكثير منهم يقيمون خارج جغرافية القبيلة مما يسمح بالتخلص أو على الأقل التقليل من سطوتها على هؤلاء الأفراد، إضافة إلى الزواج المختلط بحيث أصبح أفراد من القبيلة يتزوجون من خارج القبيلة، وبالتالي اختلاط الأنساب ويصبح من الصعب المحافظة على الانتماء الأصيل للقبيلة.

ويبقى كذلك الانتشار الواسع لوسائل الإعلام مع كل ما توزعه من قيم وأفكار ومعايير مساهما في تراجع سلطة القبيلة، وتراجع سطوتها، ومن خطورة وسائل الإعلام على القبيلة أيضا انتشار الفردانية وثقافة الاستهلاك بما فيها قيم ثقافة البلاد المصدِّرة، فالواحد منا أصبح يشعر بالاختلاف عن الجيل الذي يبعده ربما بأقل من عشر سنوات (10سنوات)، لأن ثقافة القيم التي يتلقاها الأفراد غزيرة جداّ وتستعين بالتطور التكنولوجي الهائل، أي يمكن القول أن الفرد أصبح رهينة للواقع الافتراضي الذي سرعان ما يتحول إلى واقع ملموس عندما يتشبع الفرد المتلقي بتلك القيم[1].

علم الاجتماع في الجزائر بين الجامعة والواقع الاجتماعي:

يمكن اعتبار أن علم الاجتماع في الجزائر أخذ جذوره في الانتاج السيسيو انتر بولوجي لـ" جاك بيرك" و "بورديو" لما قبل الاستقلال وما بعده مباشرة بينما شكّل عدد من الجزائريين مثل (علي الكنروشولي وإلياس وجغلول ومعروف...) وغيرهم في السبعينات على الخصوص حاولوا مقاربة المجتمع الجزائري من جوانبه المختلفة المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية والصناعية.

ومنذ تطبيق إصلاح التعليم العالي عام 1971م مر على علم الاجتماع أكثر من 30 سنة من الوجود في الجامعة الجزائرية في ميدان تلقين وانتاج المعارف وقد عرف تطور هذا العلم ثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى (1971-1980) تميزت باندماج علم الاجتماع تحت راية الأيدولوجية الشعبوية المهنية وتحريرها من الروابط الاستعمارية والتخلف، وقد اعتبر علم الاجتماع على أنه عامل وفاعل للتغير.

[1]-www.revues.univ.ourgle.dz 15/10/2016.

– المرحلة الثانية: تصادف العقد الثاني الذي تميز أساسا بتقليص أهمية ومكانة علم الاجتماع وتسخيره من طرف السلطة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث جعلت من الباحث السيسيولوجي في خدمة الدولة وليس في خدمة البحث في حدّ ذاته.

فالباحث العياشي عنصر يتناول في كتابه الموسوم بـ "علم اجتماع نقدي" الوضعية أو الوضعيات التي عاشها علم الاجتماع في الجزائر منذ الاستقلال السياسي سنة 1962، حين يرى أن السياسيين أهتموا بمسألة التنمية الموروثة من الاستعمار الفرنسي في البلاد، مما جعل النخبة الحاكمة تستعمل وتوظف هذا العلم لخدمة أغراض التنمية في الجزائر، كلفت من خلاله طلبة متطوعين في الأرياف من أجل شرح قوانين الثورة الزراعية، وأوهمت السلطة الطالب كمثقف بأنه يشارك في تغيير الأوضاع"[1].

أما المرحلة الثالثة تبدأ مع التسعينات إلى يومنا هذا حيث عايشت الجزائر تقلبات كبرى مست البنى الاجتماعية والسياسية التي أحدثت تغيرات سريعة ومتتالية على مختلف المستويات، إلى درجة أن علم الاجتماع من خلال ما أنتجه علماء الاجتماع من نصوص تحليلية وخطاب سيسيولوجي لم يفلح في فهم وتفسير الأحداث، وتبين هذا أن المجتمع يتطور دون علم الاجتماع، هذا ما يدل على أن هذا العلم مازال يعاني التهميش وإشراكه يكون ممزوج بالسيطرة والتهميش، وهو ما يجرنا إلى اعتبار أنه وإن كانت هناك تدخلات فردية أو حتى مؤسسية إلا أنها لم تشكل إلى حد الآن خطابا سيسيولوجيا منسجما في قراءة ملائمة للأحداث المتتالية التي عاشها المجتمع الجزائري قبل وبعد فترة 1989، ذلك أن علم الاجتماع أصبح خاضعا أو تابعا للسياسة الإيديولوجية وعلماء الاجتماع لم يكن لديهم الخيار إلا بين انتاج خطاب ملائم لمواقف السلطة أو المواقف الرسمية، أو التموقع على الذات أو بالهجرة[2]، والسلطة كانت ذكية بعض الأحيان في خلق معارضة محروسة ومراقبة وبالتالي لن تخرج عن نطاق المجال المحدد لتصبح تعمل لصالح النظام والسلطة فبالنسبة لظاهرة ثورات الربيع العربي في البلدان العربية، أن هذا الحراك يشبه الحراك الذي

[1]– العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي–دراسات نظرية وتطبيقية–، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1999.

[2]– عبد القادر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، الجزائر، دار القصبة للنشر والطباعة والتوزيع. 2004، ص152.

حدث في الغرب أيام الثورة على الفكر الديني لكن الثورة آنذاك قادها المفكرون العلماء وفي بلداننا العربية لم تجد من يقودها من المفكرين والمثقفين، ففي بلداننا العربية عانت من سياسة التسلط[1].

والسلطة أيضا شهدت وأقرت بضعف العلوم الإنسانية، أعترف بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة افتتاح الموسم الجامعي بتلمسان، أن العلوم الإنسانية لا مستقبل لها والذي يعتبر علم الاجتماع كأحد فروعها، فهناك من يوضح أنّ علم الاجتماع غيّب مسألة القبلية في المجتمع الجزائري في تلك الفترة وجعلها خارجة عن اهتمامه بها أي (القبيلة) والتي لا زالت مستمرة.

إن الصورة التي تنظر من خلالها الشعوب النامية إلى نفسها ليست ظاهرة من الظواهر الأصلية لثقافاتها ولكنها عبارة عن إيداع منقول يمثل أحد مظاهر السيطرة الخارجية الحالية أو الماضية، فما هي إلاّ نقلا بسيطا لمشاكل ونتائج مجتمع متطور يتطلع إلى التطوّر.[2]

إن التأثر بالمدارس السوسيولوجية الغربية تكاد تنسينا أن هناك واقع جزائري له خصوصياته، فالضرورة هنا تحتم على الباحث في علم الاجتماع معرفة خصوصيات مجتمعه والاهتمام بكل ما يجري داخله مبتعدا عن كل الإيديولوجيات السائدة فيصبح بذلك محركا للبحث في العلوم الاجتماعية، أما إن بقي مضمونه نظريا يفتقد دوره في التعامل مع الواقع الاجتماعي، فيصبح علم الاجتماع بذلك مجرد سرد للحوادث والظواهر الواقعة تاريخيا، فيكون بذلك مجرد ثقافة عامة لا أكثر.

ويرى "بورديو" و"باسرون" في أن المثقفين هم المنتوج الجاهز من الجهاز التعليمي وأنهم مكلفون بالسّهر على هذا المنتوج الذي ينفذ البرنامج دون إبداع أو تدخل في تعديل هذه البرامج، فيصبح مجرد موظف أو مثقف موظف أي وكيلا للدولة أو ما يمكن تسميته وكيلا "للتنمية" أو كما يقول العياشي عنصر أن طبلة علم الاجتماع الذي من المنتظر أن تبرز بينهم نخبة الباحثين في هذا الحقل لا يعرفون في غالب

[1]- مقتطف من حصة أمين الزاوي، حصة "حبر وأوراق" بعنوان جاك دريدا ومعاصروه، القناة الأولى للراديو.2016.

[2]- مسالك أمينة،" علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي" مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2009، ص109.

الأحيان في مجتمعهم أكثر مما يعرف رجل الشارع [1]، وهناك موضوع آخر يتعلق بالفئات المفهمية للتحليل السوسيولوجي التي تكون غالبا غير عملية في مقاربة واقع له خصوصياته ومميزاته، واقع يختلف عن ذلك الذي برزت فيه هذه المفاهيم وبمعنى آخر فمسألة الخصوصية تعتبر من أهم المعطيات التي يتحتم على الباحث السوسيولوجي أن يأخذها بعين الاعتبار في مجتمعه ولاسيما المجتمع الجزائري الذي لم تغب عليه الممارسة القبلية بفضل الدراسات العديدة التي تعرضت لها والتي ذكرناها في السابق.

فعلم الاجتماع مطالب في بلدنا بإعادة فحص التراث السوسيولوجي المتراكم واختبار ما طرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف الوقوف على مدى تطابقها على واقعنا الاجتماعي أو مدى ما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم وتطوير هذا الواقع[2]، وكما يرى علي الكنز عن تبعية علم الاجتماع في بلادنا لعلم الاجتماع الغربي والماركسي، وعن ترديد النظريات الصادرة من الخارج في جامعاتنا بشكل آلي حين يقول "إذا أردنا تقويم الممارسات السيسيولوجية الغربية... تأخذ هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد سواء كان هذا التقليد واعيا أم غير واع". وتعد هذه النظريات غير محددة لتلائم البيئة الاجتماعية المحلية، ويعترف علي الكنز بأن النظريات الغربية لم تعطنا الأدوات اللازمة لعلاج قضايا واقعنا، واعترف بالتجربة التي برهنت على أنه من الصعب استعمال أدوات تحليل مستوردة من حضارة أخرى في بحوث محلية[3].

[1]- العياشي عنصر، " أي غد لعلم الاجتماع" مجلة crasc، منشورات crasc، 1998، ص14.

[2]- عبد الحميد قرفي، فؤاد منصوري، واقع علم الاجتماع في الجزائر، الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أية علاقات؟ قسم علم الاجتماع، جامعة وهران.

[3]- علي الكنز، الإسلام والهوية، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990، ص91-109.

خلاصة:

حاولت في هذا الفصل أن أحيط ولو بالقليل من الكثير بمسألة القبيلة في الجزائر وتطوراتها بطريقة مختصرة، لأنها تحتاج إلى تدوين كتب، فالمشروع النهضوي يقوم أساسا على تجاوز المحددات الموروثة من الوضع الاجتماعي القديم إلى محددات جديدة معاصرة فالمجتمع الجزائري مازال لم يحقق هذا التجاوز، فمسألة الرابط الاجتماعي يشوبها العيّ والحصر في السوسيولوجيا الجزائرية في ظل تغير الأنظمة السياسية والتطورات التكنولوجية، التي لم تغير شيئا في الجسم الاجتماعي.

الفصل الثاني:

الانتخاب في الجزائر

1- تثمين الانتخاب نظريا.

2- الانتخابات المحلية في الجزائر.

3- أشكال المآسسة في سياسة الدولة.

تمهيد:

إن الانتخاب كمفهوم يدل على واقع حداثي يميز المجتمعات الحديثة جاءت به قيم الديمقراطية، علاقاته وروابطه تتميز عن علاقات وروابط القبيلة، والجزائر عملت على الأخذ بالانتخابات وقوانينها دون مراعاة الخصوصية المحلية، وإعداد الأرضية المناسبة لتطبيق هذا المنقول، ولذلك شهدت الانتخابات في بلادنا مشاهد تراجيدية على الساحة السياسية.

وحاولت التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث عناصر، مناسبة للذكر في هذا المجال هي:

الأنظمة الانتخابية المعتمدة في الجزائر، وواقع الانتخابات المحلية في الجزائر مع التطرق لعناصر الحياة السياسية للدولة.

1- الانتخاب.

1-1- تعريفه:

أ- لغويا: الانتخاب لغويا هو الاختيار والانتقاء، ويقال انتخب فلانا يعني انتقى واختار من البدائل التي تكون متوفرة لديه، وأن عملية الانتقاء بدورها تكون مرتبطة بترشيح أحد البدائل على أن تكون محل اختيار وانتقاء، حيث يعتبر الانتخاب سياسيا آلية من آليات الديمقراطية الأساسية يحصل بموجبه تعيين الحكام.

ب- اصطلاحا: الانتخاب كمفهوم يعني الاختيار، فهو خاصية إنسانية شبه بحتة لأن فيها تعبيرا مباشرا أو غير مباشر عن إرادة الفرد والجماعة في تفضيل بديل عن آخر أو شخص عن أشخاص آخرين أو جماعة عن جماعة أخرى.

ويُعَرَّف الانتخاب على أنه الصورة الحية التي تعبر عن إرادة الشعب، فهو الوسيلة التي يختار بموجبها المواطنون -الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية- الأشخاص الذين توكل لهم ممارسة السيادة وتولي شؤون الحكم نيابة عنهم- المواطنين-[1]، ويعرّفه لافيريه "**La Ferrier** "بأنه السلطة الممنوحة بالقانون إلى عدد من أعضاء الأمة، يؤلفون الهيئة الانتخابية من أجل انقسام في الحياة العامة إما بصورة مباشرة أو عن طريق التمثيل ومن أجل التعبير عن إرادتهم حيال شؤون الحكم"[2].

والانتخاب آلية سياسية قانونية دستورية حديثة في اختيار التمثيل السياسي، فهي الأكثر انتشارا في العالم رغم الاختلاف في الطبيعة والنوع ويزداد العمل بهذه الوسيلة على مستوى المحلي في اختيار المجالس المحلية تبعا للنظام الإداري المعمول به[3]. وتكون السمة الأساسية للانتخاب التعبير الصادق عن الإحساس والسلوك الديمقراطي في اختيار القادة الدين تتوفر فيهم سمات كافية لخدمة مجتمعهم.

---

[1]- بودهان موسى، قانون الانتخاب الجزائري نصوص تشريعية وأحكام تنظيمية البليدة، دار مدني للطباعة والنشر، 2006، ص9.

[2]- القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، بيروت، ط2 الجزء الأول، ص220.

[3]- خداوي محمد، دور النزعة القبلية في الانتخابات، شهادة لنيل الماجيستر في الأنثروبولوجيا السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2005، 2006.

فمثلا أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو مجلس الأمة لقيادة الشأن العام لا يكون إلا بموافقة الناخبين عن طريق الانتخاب الفردي أو بالقائمة حسب حق الناخب الذي عليه أيضا واجب القبول برأي الأغلبية ويتبعه إذا لم يفز المرشح الذي لم يحصل على النصاب المطلوب لقبوله في دلك المنصب، وتجري عملية الانتخاب وفق مسار منظم ومحدد أو منصوص عليه دستوريا.

2 – تثمين الانتخابات نظريا:

إن المشرّع في دستور 1989 باعتماده النظام التمثيلي والتأكيد عليه قد ثمن الانتخاب ولو نظريا كوسيلة لممارسة السلطة وتعيين الحاكم أي الممثلين الذين ينتخبهم.

فالمشروع الدستوري في الجزائر لم يأتي بجديد في الأخذ بالعبارة المستعارة من الدستور الفرنسي 1946 ودستور 1958 فقط الاختلاف يكمن في الإطار والظرف السياسي والاجتماعي الذي جاء فيه أساسا في التعددية الحزبية، أي يصبح الانتخاب مدلولا مختلف ليصبح وسيلة للمنافسة السياسية الحرة باعتبار أن الأحزاب حرة من الناحية النظرية في ترشح واختيار من تراه مناسب من بين المترشحين المتعددين لتحقيق أهدافها السياسية عن طريق برنامج وبهذا يمكن للناخب أن يراقب ممثليه فيما يتخذونه من القرارات ويطبقونه من سياسات[1].

3 – الأنظمة الانتخابية المعتمدة في الجزائر:

إن النظام الانتخابي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال هو نظام الأغلبية في دور واحد وبقي كذلك إلى سنة 1990، حيث تبنّت نظام جديد يسمى بالنظام المختلط، الذي سار تطبيقه والعمل به حتى سنة 1997 ليحل محله نظام آخر وهو نظام التمثيل النسبي وهو السائد والمعمول به حاليا، والحديث عن نظم الانتخاب ككل يُعْتَبر مجموعة القواعد القانونية الضابطة والمنظمة لآليات اختيار المرشحين ويندرج تحت هذا المفهوم ثلاثة أشكال يمكن استعمال أي منها لجعله نظام يتم بواسطته فرز العناصر التي لها الحق في ممارسة العملية ومن مجموع عدد المرشحين وهذه النظم هي كما يلي:

[1]– بن حليلو فيصل، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة ماجيستر في القانون العام، 2006-2007، جامعة قسنطينة، ص5.

أ – نظام الأغلبية في دور واحد:

ويقصد به أن المرشح الذي يحصل على نسب الأصوات التي تفوق عدد الأصوات لكل من المرشحين الآخرين يعتبر فائزا بالانتخابات، ونظام الأغلبية يمكن ممارسته في حالة الأخذ بمبدأ التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على القائمة أي انتخاب عدة نواب في منطقة واحدة. وهذا النظام في الجزائر يتماشى مع طبيعة النظام السياسي السائد بعد الاستقلال هو نظام الحزب الواحد، وهذا النظام الانتخابي المنصوص عليه بمقتضى دستوريْ الجزائر دستور 1963 ودستور 1976 والذي تم تكريسه بموجب القانون رقم 80/08 المتضمن نظام الانتخابات الجزائري لسنة 1980 منها المادة 66 التي تنص على أن: " ينتخب أعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمترشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني «أي ليس أمام الناخب إلا قائمة واحدة»[1]،يقترحها حزب جبهة التحرير الوطني، وتتضمن أن عدد المرشحين يساوي ضعف عدد المقاعد المطلوب شغلها، وعند تساوي الأصوات يرجع الفوز للمرشح الأكبر سنا، وتم تطبيق هذا الانتخاب لأول مرة بعد الاستقلال في الانتخابات البلدية التي جرت في 05 فيفري 1965م، كأول انتخابات بلدية ثم في 1967، حتى سنة 1990.

ب – النظام المختلط:

بما أن نظام الأغلبية فيه عيوب ومزايا وكذلك نظام التمثيل النسبي، وحيث أن الانسان دائما يسعى إلى الاصلاح نحو الأحسن، فقد عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين، نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وتكون نسبة الاختلاط متوازنة بين النظامين، والنخبة الحاكمة في الجزائر كانت ترمي إلى التطلع نحو الاصلاحات في جميع الميادين والتي تمس حتى المنظومة الانتخابية تماشيا مع نهج التعددية وتم إقرار هذا النظام في دستور 1989، وتم تطبيقه سنة 1990 بموجب قانون 09/06 المؤرخ في مارس 1990، حيث ينص في المادة 62 على أنه تحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة في الأصوات المعبر عنها على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية المعبر عنها المجبرة على العدد الصحيح.

[1]– بودهان موسى، قانون الانتخابات الجزائري، نصوص تشريعية، وأحكام تنظيمية، البليدة، دار مدين للنشر 2006، ص17.

وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة كما يلي:

* 50% من عدد المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها فرديا.

* 50% زائد واحد من المقاعد في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها زوجيا.[1]

ج – نظام التمثيل النسبي:

يعرف التمثيل النسبي بأنه نظام انتخابي يقوم على التنافس الحر بين لوائح أو تكتلات سياسية في دوائر انتخابية كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوي للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عدد المقترعين[2]، ويعتمد هذا النظام على الاقتراع بالقائمة في دوائر واسعة وكبيرة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي وهو مطبق في أكثر من نصف دول العالم، حيث يقوم على المبدأ التالي: يعلن فائزا كل مرشح تتجاوز أصواته الحاصل الانتخابي بقسمة الأصوات المقترعة على عدد النواب الذين يجب انتخابهم زائد واحد[3].

وتم اعتماد هذا النظام في الجزائر بمقتضى دستور سنة 1996 وتعديل القانون 91/06 بموجب الأمر 97/07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 97/12 بتاريخ 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997 المعدل والمتمم هو الآخر بالقانون العضوي رقم 04801 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 04/09 بتاريخ 20 ذو الحجة عام 1424هـ الموافق 11 فيفري سنة 2004، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.[4]

[1]– بودهان موسى، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]– عصام نعمان، نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية، المستقبل العربي، عدد 345، نوفمبر 2007، ص105

[3]– عبدو سعيد وآخرون، النظم الانتخابية، بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات 2005، ص 236.

4– بودهان موسى، نفس المرجع، ص20.

وكملاحظة في حالة حصول تساوي في المقاعد فإن الفوز يكون للقائمة التي تفوق القائمة الأخرى ببعض الأصوات وليس كبير السن هو الذي يفوز كما كان معمول به في السابق، ويعد هذا النظام معمول به منذ 1997 حتى يومنا هذا مع أنه وجه للنقد من طرف الكثير من الأحزاب والمحللين السياسيين .

4 – الانتخابات المحلية في الجزائر:

تختلف وسائل اسناد السلطة من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر، إلا أنها تنحصر في نوعين رئيسيين يتمثل أحدهما في الوسائل الديمقراطية بينما يتمثل الآخر في الوسائل غير الديمقراطية، فالوسائل غير الديمقراطية تتجلى في الوراثة والانقلاب والاختيار الذاتي لشخص الحاكم، أما الوسائل الديمقراطية التي اتخذتها الجزائر فتتمثل أساسا في الانتخاب حيث تكتسي الانتخابات أهمية بالغة لترشيد الحكم وتعتبر وسيلة رئيسية لإشراك قطاع كبير من المجتمع في السلطة، وتفقد الانتخابات مصداقيتها ومعناها إذا شابها تزويرا أو تحريف، فالشعب يختار على أساسه مسؤولين يتولون سير أمور الدولة والشأن العام بالنيابة عنه وتعبيرا عن إرادته بطرق حضارية.

والانتخابات كذلك تمنح للمترشحين الشرعية والمصداقية بفضل الثقة التي يضعها فيهم الناخبون وفي برامجهم لحين انتهاء عهداتهم ومجيء موعد انتخابي آخر لأن الانتخابات تجسد في مضمونها مسألة التداول السلمي على السلطة وتكرس مبدأ التعددية السياسية. وتوفر جو تنافسي بين الأفكار والبرامج والإيديولوجيات، ففي الجزائر بعد الاستقلال إلى وقتنا الحالي أي من 1962 إلى 2012 عرفت 10 انتخابات بلدية (محلية) كانت آخرها انتخابات نوفمبر 2012 موزعة على 05 انتخابات في المرحلة الأحادية و 05 في المرحلة التعددية الحزبية، سنوضح مسيرتها والأحزاب الفائزة فيها في الجدول التالي:

مواعد الانتخابات المحلية في الجزائر في المرحلة الأحادية	نوع الحزب الفائز بالمقاعد
– انتخابات 05 فيفري 1967.	– جبهة التحرير الوطني (**FLN**) لأنها الحزب الوحيد آنذاك.
– انتخابات 1971.	– جبهة التحرير الوطني لأنها الحزب الوحيد.
– انتخابات 1975.	– جبهة التحرير بجميع مقاعدها لأنها الحزب الوحيد.

- انتخابات 1979. - انتخابات 1984.	- استحواذ حزب جبهة التحرير الوطني على جميع المقاعد وهي الحزب الوحيد. - جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد آنذاك.
مواعد الانتخابات في مرحلة التعددية الحزبية	**نوع الحزب الفائز بأغلبية المقاعد.**
- انتخابات 1990. - انتخابات 1997. - انتخابات 2002. - انتخابات 2007. - انتخابات 2012.	- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (**FIS**) فازت بأغلب البلديات. - فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي (**RND**) ثم جبهة التحرير الوطني ثم حركة مجتمع السلم...إلخ - جبهة التحرير الوطني على الأغلبية متبوعة بالتجمع الوطني الديمقراطي، حركة الاصلاح الوطني...إلخ - جبهة التحرير الوطني ثم التجمع الوطني الديمقراطي ثم حركة مجتمع السلم ...إلخ - حزب جبهة التحرير الوطني (**FLN**) ثم (**RND**) ثم (**RCD**)...

من خلال الجدول يتضح لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني (**FLN**) في المرحلة الأحادية يرجع إليه الفوز لأنه الحزب الوحيد آنذاك ولا وجود لأحزاب سياسية منافسة له ولم تكن السلطة تقبل بأي حزب منافس.

وفي المرحلة التعددية الحزبية نلاحظ تراجع حزب (**FLN**) وفوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (**FIS**) كحزب منافس لـ (**FLN**) باعتباره أوصل البلاد إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، منها أحداث أكتوبر 1988، كمظهر من مظاهر تدمر الشعب الجزائري من **FLN** ولكن بعد سنوات التسعينيات (1997) فاز **RND** الذي أسس يوم 03 أبريل 1997 باعتباره **FLN** حيث أعيد طبعه في صبغة جديدة من حيث الشكل فقط والمحافظة على نفس الأشخاص ونفس الأفكار في مضمونه، أي

نسخة مطابقة للأصل من **FLN**، ثم عاد **FLN** (الحزب العتيد) في السنوات 2007 و 2012 بالحصول على الأغلبية في المقاعد في الانتخابات المحلية التعددية.

5 – أشكال المأسسة في سياسة الدولة:

كانت أول مظاهر المأسسة في الجزائر بعدما ألغي دستور 1963، وميثاق الجزائر 1964، وتم استبداله بقانون أساسي (أمر 10جويلية 1965)، وتشكيل مجلس الثورة والحكومة عوض المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وبعده كان الميثاق الوطني لسنة 1976 كوثيقتين مرجعيتين إيديولوجيتين سياسيتين للنظام السياسي الجديد أوضحا منطلقات الدولة الجزائرية فهي " جمهورية ديمقراطية شعبية"[1]، وتشكلت بموجبه مؤسسات ذات بعد وطني تتنافس مع الانتماءات الضيقة ومنها:

أ – المؤسسة الحزبية:

تعتبر جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الذي يوجه جهاز الدولة والقناة التي يمرر عبرها الخطاب الرسمي وأداة تعبئة للجماهير، تبنته النخبة الحاكمة في دستورها 1963، مرتكزا على الشرعية التاريخية، تمحور نضاله ضد المستعمر الفرنسي، واعتبار أي تنظيم غيره ليس شرعي ومقصى ليس إلا، وأكد هذا ميثاق 1964 ودستور 1976 وميثاق 1986، ومنحت هذه الدساتير التي سبقت التعددية مكانة كبيرة لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي فقد توازنه بضعف المشاركة السياسية واعتبرته الجماهير أنه يقود البلاد إلى الأزمة، لأنه أصبح يوظف في يد فئة معينة لخدمة المصلحة الخاصة.

إن حرص السلطة الحاكمة على استقرار الحزب ووحدته، وعدم ترك المجال لتعدد الاتجاهات أو كما يعبر عنه خالفة محمد في كتابه "Citation du président Boumediene" بأن وحدة الحزب لا تعني تعدد الاتجاهات في نفس الحزب تحت شعار المنظمات أو مجموعات معينة، ومع ذلك أن الظاهرة التي عشناها تميزت بوجود عصب انتعشت لضعف جهاز الحزب، الذي لم يكن يؤدي مهامه بجدية، لأن كل شيء كان يدور حول الأشخاص. والنتيجة من وراء هذا إمكانية تأثير العصبيات القبلية في أداء الحزب،

[1]– بن يوب محمد، مرجع سبق ذكره ص258.

ومع أن السلطة الحاكمة عملت على إعادة تنظيم الحزب ضمن هيئات رسمية وإعداد قانونها الأساسي من طرف الجبهة (FLN) منها هيئات قاعدية تتمثل في (القسمة الاتحادية، المحافظة) أو هيئات وطنية (اللجنة المركزية، المكتب السياسي) التي بدت أنها تعمل في إطار منفصل وفي نفس الوقت هي تتكامل مع أجهزة الدولة في أداء المهام، أولها المحافظة على الوضع السياسي والتصدي لأي معارضة نظامية أو غير نظامية تهدد النظام السياسي[1].

ب – مؤسسة الجيش:

إن ظروف حرْب التحرير هيّأت الشروط الموضوعية لأن يصبح الجيش القوة الفاعلة في النظام السياسي الجزائري وأكسبته الشرعية باعتباره قضى على الجيش الفرنسي وتجلى هذا من خلال الخطابات السياسية التي تشيد بدور الجيش الدفاعي وبعد الاستقلال عملت النخبة الحاكمة على تحويل اسمه من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي الذي يقوم على أسس عصرية، له بعد وطني لا قبلي ولا جهوي مهامه الحفاظ على الوحدة واستقرار الوضع السياسي والاجتماعي.

لكن الحديث عن المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية ربطها بعض الباحثين في هذا المجال بوقف المسار الانتخابي في جانفي 1992، حيث كان من أعنف مظاهر تدخل الجيش في الحياة السياسية، ما أكد خصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية التي فاقت في تدخلها حتى الدول التي تبنت النظام الديكتاتوري، حيث يقول مسلم بابا العربي في هذا الصدد، أن دور المؤسسة العسكرية وتأثيرها على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر يبدو أعمق بكثير من مجرد تدخل ظرفي[2]، لأن بعد المرحلة التعددية والانفتاح السياسي حاول الجيش أن يكون في منأى عن السياسة وذلك بموجب دستور 1989 الذي تم فيه إبعاده.

لكن هذا القرار بقي شكلي حسب تعليق الهواري عدّي على تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بعد تبني التعددية والانفتاح السياسي، حيث أعادت نشاطها في التدخل من جديد أثناء توقيف

[1]– مسلم بابا العربي من مجلة علوم إنسانية.

[2]– بن يوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص259.

المسار الانتخابي 1992 وتقديم مرشحها من المؤسسة العسكرية **اليمين زروال** في انتخابات 1995 ثم عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات 1999، وهذا ما جعل السلطة الحاكمة على أن تكون أكثر عسكرية على ما كانت عليه في السابق، لذلك أضحت المنافسة على السلطة في الجزائر تكون فاشلة خارج إطار الجيش[1]، فهي تستعمله كعنف مشروع لإقصاء الآخر من الأحزاب المعارضة إذا تطلب الأمر ذلك، والأمثلة على التدخلات العسكرية في الحياة السياسية في دول القارة الإفريقية كثيرة تتمثل في الانقلابات العسكرية . وفي الجزائر لطالما نادت النخب ذات أحزاب الطليعة بتأسيس حكومة مدنية في حياد الجيش.

ج – المؤسسة الرئاسية:

بموجب دستور 1976 نصت المادة 111 على تحديد صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية أهمها: " أن يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية وتعزيز السياسة العامة للبلاد والقيام بقيادتها وتنفيذها، يعيّن ويقيل أعضاء الحكومة ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات" وهذا ما منعها أن تكون أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري، فالدساتير كلها نصت على أن تمنح رئيس الجمهورية مجموعة من الصلاحيات والسلطات الواسعة، باستثناء دستور 1989، واستجابة لضغوطات اجتماعية والظروف الاقتصادية المزرية تبنى اصلاحات طفيفة على المستوى السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، ففي دستور 1996(المعدل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) أتاح للرئيس تقوية نفوذه بتعيينه القائد الأعلى للأركان إضافة إلى تعيين الوزراء ورئيس الوزراء وأضاف بتعديله في إمكانية العهدة الثالثة والرابعة، والنتيجة من ذلك مركز السلطة والقرار في هذه المؤسسة المحورية، تجنبا لتشتتها بين الجماعات ذات العصب والمصلحة الشخصية.

[1]– مدّان محمد، آليات ممارسة السلطة السياسية في الجزائر، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص145.

خلاصة:

الحديث عن الانتخابات كممارسة سياسية عملت بها الدولة الجزائرية كنوع من الرابط الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة حيث الواجهة الشّكلية عن القبيلة في الجزائر لا يفيد لأنها تبدو جزء من الماضي والولاءات تظهر مجرد بقايا ورواسب مرشحة للاختفاء مع مشروع الدولة والانفتاح السياسي إلا أنه حدث العكس على مستوى الواقع.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد

1- إجراءات الدراسة.

2- استراتيجية الناخب.

3- التحقق من الفرضيات.

خلاصة.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري للانتخابات والقبيلة كممارسة وعلاقتهما بالدولة الوطنية والتحولات المعاصرة السريعة في شتى المجالات.

في الجانب الميداني للدراسة سنحاول تحديد إجراءات المقابلة والملاحظة، مع خصائص العينة التي استجوبناها.

ومن خلال معطيات عينة البحث سنحاول الحكم على الفرضية التي اقترحناها لإشكالية البحث وهذا طبعا بعد التحليل

1- إجراءات الدراسة الميدانية:

1-1- إجراءات المقابلة والملاحظة:

كانت طريقة إجرائي للمقابلة أولا بطلب الإذن بالمقابلة وهذا بالطبع بعد اختيارنا للعينة من مجتمع البحث المعني بالدراسة.

نطرح في بادئ الأمر بعض الأسئلة على المبحوث لنرى إن كان مطابقا للعينة التي أبحث عنها كمقابلة أولية، وبعد تلقي الإجابات التي تفضي إلى أن الفرد المجيب يدخل ضمن الأفراد المطلوبين في الدراسة، أقوم بتحديد موعد مناسب لإجراء المقابلة الرسمية معه.

وكما هو معروف أنه لا يخلو أي بحث سوسيولوجي من المعوقات والصدامات، فبعض الأحيان كنت أقابل بالرفض المطلق أو النسبي من طرف بعض الأفراد المعنيين بالدراسة، فهناك من يتخوف من الخوض في الأمور السياسية إطلاقا وهناك من يجيب بتحفظ خاصة عندما تدخل معه في أسئلة شخصية، والسبب في ذلك المحنة التي مرت بها البلاد خلال العشرية السوداء، منها منطقة عين فتاح المدروسة، وهذا ما جعلني أتحين الفرص بمختلف الأساليب، كمجالسة بعض المبحوثين في المقهى وأدفع عنه ثمن فنجان القهوة أو الشاي، أو أتجاذب معهم أطراف الحديث في الولائم والمناسبات (الوعدة، الأعراس، ...إلخ)، حول واقع الانتخابات في بلادنا من منظور عام ثم أجره بالحديث عن الانتخابات المحلية حسب ترتيبها إن كان قد انتخب مرتين أو أكثر، وأحيانا أمثل نفسي أنني أشاطر رأي المبحوث في اختياره كي لا يحس أنني أجادله، من أجل كسب ثقته أكثر، وأن يفرغ لي معلومات موضوعية.

وباعتبار مجتمعنا ريفي تكثر فيه نسبة الأمية فضلت طرح الأسئلة على المبحوثين بالعامية "الدارجة" وبطريقة غير مباشرة في بعض الأحيان حتى ينبسط المبحوث ويشعر بنكهة حماسية للحديث في الموضوع.

1-2- خصائص أفراد العيّنة:

تتنوع خصائص ومميزات أفراد العيّنة وذلك راجع أيضا إلى تنوع أفراد مجتمع بحثنا، ولعل من شأن هذا التنوع والاختلاف أن يساعد على شمولية الرؤية والتمثيل للمجتمع الأصلي، فباعتبار أنّ مجتمع البحث يشمل الناخبين وأنّ العملية الانتخابية تشمل كل فرد بلغ السّن 18 فما فوق سواء كان ذكرًا أو أنثى أو ينتمي إلى حزب سياسي أو جهة أو قبيلة وسواء كان له مستوى ثقافي أو أمّي، عامل أو بطّال، فالمواطنون متساوون أمام القانون كما هو منصوص عليه دستوريا في قانون الانتخابات، فحق الانتخاب ليس مخوّلا لطبقة معينة أو أشخاص معيّنين.

إذن تنويع الخصائص السوسيولوجية لأفراد العينة، كان من أجل تحقيق التمثيل السوسيولوجي للدّراسة، وبالتالي كان تقسيم أفراد العيّنة من حيث الجنس كالآتي:

الجدول رقم(1): توزيع العيّنة حسب الجنس.

فئة العيّنة / الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	19	%79.15
أنثى	5	%20.85
المجموع	24	%100

الجدول يبين لنا عدد المبحوثين، حيث عدد الذكور أكبر من عدد الإناث المبحوثات وهذا راجع إلى قلة مشاركة المرأة مقارنة مع مشاركة الرّجل في الأوساط الرّيفية ذات الطبيعة التقليدية التي يكثر فيها الحياء والحشمة في تكلم الرجل مع المرأة والعكس الأمر الذي جعلنا نجد صعوبة في التوصل إلى الطّرف الآخر (النساء) كما تمليه الخصوصية الثقافية ذات الطابع المحافظ. وهذا ما يؤثر على نجاعة المقابلة وفق الشروط المنهجية، وأخذنا هذا العدد القليل من جانب العنصر النسوي كان بصعوبة وبتوسط بعض الأحيان من زملاء، زدْ على هذا باعتبار مجتمعنا أبوي فإرادة المرأة في صنع القرار هي إرادة ربّ العائلة، فهي ليس لها سلطة فعلية في ذلك، ونحن لتفادي الأحكام المسبقة أردنا الوقوف على الحقيقة بإجراء مقابلات مع هذا العدد من النسوة.

الجدول رقم(2): توزيع العينة حسب السّن.

فئة العيّنة / السّن	التكرار	النسبة
[18- 28]	5	%20.83
[29- 39]	7	%29.16
[40- 50]	6	%25
[51- 61]	3	%12.5
[62- ...]	3	%12.5
المجموع	24	%100

طول الفئة أخذناه 10 سنوات لكل فئة عمرية متنوعة بين الشباب والكهول والشيوخ وتكاد كل عشرية مرتبطة تاريخيا بأحداث سياسية معينة خلال المرحلة الأحادية والتعددية من ناحية التحزب، أو اشتراكية و رأسمالية من حيث النظام السائد، ومن حيث الجيل فهناك جيل الاستقلال وجيل ما بعد السبعينات والثمانينيات وجيل العشرية السوداء في مطلع التسعينات. فلكل جيل له منظوره الخاص، فحدّة القبلية تقل كلّما اتّجهنا نحو الأجيال اللاحقة وتكثر عند الأجيال السابقة (الآباء والأجداد)، ونلمس ذلك من خلال عباراتهم التي تتّسم بالخشونة (كالنيف والأخذ بالثأر* في استرجاع الحقوق المعنوية والمادية) وعندهم أن الذي لا يصوّت لمرشح القبيلة يعتبر "بيّاع"** والهزيمة أمام القبائل الأخرى تعتبر عار لا يغتفر، ويرجعون الهزيمة إلى تدني التضامن بين جماعة أفراد القبيلة وفشل الرابطة القرابية، التي لا تنفك أن تُسْتَرْجَعَ بعوامل أخرى كإقامة "الوعدة" كطقس التذكير بالزمن الماضي الحافل بالبطولات أيام كانت القبيلة متضامنة وتحت رأي كبرائهم.

*- الثأر لا يقصد به هنا التصفية الجسدية وإنّما السيطرة على الأشياء والسلطة واستبعاد الآخر الذي استبعدنا من أجل الحصول على الامتيازات.

**- بياع: يعني باع شرفه ونسبه وانتمائه بالمال لمرشح قبيلة أخرى.

-**الجدول رقم (3)**: توزيع العيّنة حسب المستوى التعليمي

فئة العيّنة / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	8	%33.33
إبتدائي	6	%25
متوسط	4	%16.66
ثانوي	4	%16.66
جامعي	2	%8.33
المجموع	24	%100

ربّما أنّ الجدول يتميز بخصائص معينة قد لا يتنبه إليها القارئ، فالأمّيون غالبتهم من كبار السّن الذين عايشوا الفترة الاستعمارية أو ازدادوا خلالها نظرًا للسياسة الاستعمارية المطبقة آنذاك وهي سياسة التجهيل والتفقير. أما مستوى الابتدائي هم أصحاب فترة الستينيات والسبعينيات، حيث كانوا يكتفون بمعرفة القراءة والكتابة من المدرسة، إضافة إلى أنّ البعض منهم من كان يتعلم في المساجد القرآنية، ثمّ يتوجهون إلى الحياة المهنية خاصة ممارسة النشاط الفلاحي بسبب الفقر وقلة الوسائل، وهناك أيضا فئة من مبحوثينا من الشباب لهم مستوى الإبتدائي وهم ممّن عايشوا فترة التسعينيات، نظرًا للأزمة السياسية التي آلت إليها البلاد آنذاك وما صاحبها من ظواهر اجتماعية كالتسرّب المدرسي والبطالة وظهور بعض الآفات الاجتماعية.

وأخذنا بعين الاعتبار المستوى التعليمي لمعرفة زيادة مؤشر المشاركة السياسية على حساب الوعي، أي عندما يزيد المستوى الدراسي هل تتحسن عملية التصويت، لكن الواقع المدروس بيّن لنا أن المتمدرسين حتى من ذوي المستويات العليا يتأثرون بالواقع ولا يؤثرون فيه، ويفهم من هذا أن الطبقة التي ننتظر منها التغيير في الأوضاع والتحديث هي الأخرى تصوّت بنفس الطريقة، كالذين لهم مستوى دراسي.

فالاختلاف في المستوى الدّراسي لا يؤثر على التشابه في عملية التصويت بين الجامعي والأمّي.

وهنا يمكن القول أنّ الشباب الجامعي المعوّل عليه يمثل نخبة المستقبل هم أيضا يفضلون الخطاب الدعوي الذي له الحظوظ في التسويق على خطاب المثقف والمفكر الذي يمثل خطاب هامشي في بلادنا عامة، وهذا راجع أيضًا إلى سياسة السلطة التي هي بدورها تسعى إلى تهميش دور الأنتلجانسيا* في بلادنا.

-الجدول رقم (4): توزيع العينة حسب الحالة المدنية.

فئة العينة / الحالة المدنية	التكرار	النسبة
-أعزب	10	%41.66
-متزوج	11	%45.83
-مطلق	02	%8.33
-أرمل	01	%4.16
المجموع	24	%100

نلاحظ أن الحالة المدنية للمبحوثين متنوعة لكن نسبة المطلقين والأرامل تبدو منخفضة مقارنة مع العزّاب والمتزوجين، وهذا لا يعني أن مجتمعنا المدروس لا يوجد به طلاق ولكن دور الجماعة لا يزال فاعلاً لفض بعض الخصومات بين الأزواج دون إحالة الملفات على العدالة.

لكن الفئة العالية في مجتمعنا المدروس هي فئة العزّاب والمتزوجين، وففي فترة ما قبل التسعينيات تجد بعض الشباب يتزوجون حتى دون العشرون سنة في مجتمعنا لظروف ثقافية واجتماعية (إشراف رب العائلة المتمثل في الأب على تحمل المصاريف)، وفئة العزّاب تكثر في فترة ما بعد التسعينيات، بعد زيادة العزوف عن الزواج لظروف مادية واقتصادية بحتة، منها (أزمة السكن، غلاء المعيشة،...إلخ)، مع زيادة تكاليف الزواج عكس ما كان عليه الزواج من ذي قبل والمطالب نراها تتنوع بين الأعزب والمتزوج فهذا الأخير أحوج إلى السكن لمحاولة الانفراد بسكن خاص والعزب يحلم بالعمل في منصب دائم ومدخول شهري كي يستطيع الزواج وبناء مسكن، وهذا الذي وقفنا عليه من خلال ما صرّح لنا به بعض المبحوثين.

* - الطبقة المثقفة.

أما عن الأرامل واللاتي أغلبهن زوجات، فمنهن من تبحث عن منصب شغل دائم أو مؤقت في البلدية أو المدرسة لإعالة أفراد أسرتها اليتامى كما صُرّح لنا به.

-الجدول رقم (5): توزيع العيّنة حسب المهنة.

فئة العينة / المهنة	التكرار	النسبة
موظف	04	%16.66
بطّال	05	%20.83
عامل يومي	03	%12.5
تاجر	02	%8.33
طالب	03	%12.5
ماكتة في البيت	02	%8.33
فلاح	05	%20.83
المجموع	24	%100

إنّ مهن الناخبين تختلف وبالتالي لا بّد من أنّ المبحوثين يكونوا متنوعين وموزعين على مختلف المهن المعروفة في مجتمعنا المدروس، من مهن حرّة ومهن مأجورة، مع أنّ هناك أيضا البّطالين الذين لا يشتغلون في أية مهنة وهم كُثر في مجتمعنا المدروس، باعتبار المنطقة معزولة وتفتقر إلى المؤسسات والمصانع، ومرتبطة بالنشاط الزراعي فقط.

أما عن مصطلح موظّف فهو يطلق على كل من يعمل بالبلدية بصفة دائمة، من سائق الحافلة إلى الذي يشتغل بالمكتب ويشمل حتى العنصر النّسوي، فمّن خلال هذا التنوع المهني المبيّن في الجدول أعلاه، نستلزم أنّه يكون للناخبين تصرّف حرّ في اختيار من يمثلهم بما أنّهم يختلفون في المهن فهذا يوحي بأنهم يختلفون في الآراء والأفكار.

-الجدول رقم (6): توزيع العيّنة حسب الانتماء القبلي.

فئة العيّنة / الانتماء القبلي	التكرار	النسبة
قبيلة زغادة	4	%16.66
قبيلة تاوية	6	%25
أولا برمطان	4	%16.66
أولاد الشريقي	6	%25
قبيلة سيدي علي بن زمرة	4	%16.66
المجموع	24	%100

إنّ الرّهان في انتخابات 2012 المحلية لبلدية عين فتاح، كان بين القبائل المذكورة في الجدول، وعينة المبحوثين كانت متنوعة بين عدّة قبائل والقبيلة أصحابها ليس لهم نفس اللقب، ولكن ينحدرون من جدّ واحد سواء حقيقي أو أسطوري، وقد تكون هناك قرابة المصاهرة وطول العشرة.

أمّا عن النسبة الكبيرة من الناخبين فكانت لقبيلة (تاوية) وقبيلة (أولاد الشريقي)، وقبيلة زغادة عادة ما تدعم قبيلة أولاد الشريقي خاصة عندما ظهرت المادة -80- من قانون الانتخابات والتي تسمح بإقامة، التحالفات بين المرشحين إذا لم يستوفي المرشّحين النصاب القانوني من المقاعد.

وبعض الأحيان هناك قوائم يخطط لها باختيار كل عضو في القائمة يكون يمثل قبيلة أو جهة معينة بهدف استمالة الناخبين وجلب أصوات.

لكن في مجتمعنا المدروس لاحظنا ارتباط الأفراد بقبائلهم في حدود درجة المنفعة التي بين يديهم دون إفراط في الجانب المادّي مع تفريط نوعًا ما في الجانب الذي يمثل الرابطة المعنوية، فالرّهان القبلي نراه يغلب على الرّهان السياسي في حدود المنفعة الخاصة، وبالتالي فإنه من المفروض أن يكون الرهان السياسي عبارة عن منافسة سياسية تعرض فيها البرامج لتمرّر على محك الواقع ليزكيها أو يرفضها الناخبين، ولكن في مجتمعنا المدروس نرى العكس.

ويمكن القول أنّ الرابطة القبلية رغم وجودها الحقيقي إلا أنها رابطة هشة في ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي طالت مجتمعاتنا العربية، حيث نرى أن المصلحة المادية طغت على مصلحة القرابة. كما صرّح لنا أحد المبحوثين :"**القضية اليوم راها دراهم، ونعرفك وتعرفني كانت بكري**".

الجدول رقم (7)توزيع العيّنة حسب الانتماء السياسي:

فئة العينة / الانتماء السيّاسي	التكرار	النسبة
عضو في FLN	03	%12.5
عضو في FNA	02	%08.33
عضو PJ(حزب الشباب)	01	%04.16
عضو في (حزب الفجر الجديد)	01	%04.16
عضو في RND	03	%145
عضو في UFDS(إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية)	01	%4.16
ليس له عضوية في أي حزب	13	%58.33
المجموع	24	%100

من خلال الجدول يظهر لنا أنّ الأفراد الذين ينتمون أو لهم عضوية في حزب سياسي معين قليلون جدًا مقارنة مع الأفراد الذين لا ينتمون وليس لهم أيّة عضوية في حزب معين، وهذا يعكس بطبيعة الحال، الواقع المدروس، حيث أنّ الناخبون لا يميلون لأي حزب سياسي وهذا راجع إلى الثقافة المحلية التي ترى أنه شيء غريب ودخيل على أن ينتمي الفرد إلى حزب سياسي جديد باستثناء الحزب العتيد (FLN) و(RND) الذي ينتمون إليه، بالخاصة جيل الثورة أو أبناء الشهداء والمجاهدين وذوي الخلفية التاريخية.

وتوضح لنا إحدى المبحوثات (أرملة شهيد) بتصريحها لنا :"**أنا ولد عمّي جنّني كي ترشح في حزب (FNA) وماترشحش في (FLN)**.

وأعطينا خصوصية لأهمية الانتماء السياسي لأن لها هدف الغرض منه معرفة مكانة الحزب وأثره على تصويت الناخبين، فجميع الأفراد الذين لهم ثقة في حزب معين ويحمل أديولوجية معيّنة من المفروض أن يصوّتوا عليه وعلى شخصيته لكن واقعنا المدروس الحزب كالمعطف يرتديه الناخب والممثل على السواء في فصل الشتاء ويتخلوا عنه في فصل الصّيف كما صرح لنا أحد المبحوثين فهناك من كانت عضويته في حزب معين وبمجرّد أنه عرض عليه تفويض من طرف آخر مقابل فائدة كبيرة ومكانة، يتنازل عن الحزب الذي كان فيه في السّابق، وهناك أيضّا أثناء ملاحظتنا للواقع أنه من غيّر التمثيل في الحزب حتى ثلاثة أو أربع مرات وهذا غير لائق بتطوير اللّعبة السياسية في بلادنا.

2- استراتيجية الناخب:

إن الانسان بطبيعته ميال إلى الاجتماع حسب تعريفات أقرّ بها الفلاسفة وعلماء الدّين والاجتماع، بأنه كائن اجتماعي بطبعه وله القدرة على التفكير المجرد الذي يميزه عن الحيوان فهو طبيعي أيضا أن يحمل معه غرائز كحب الذات والأنانية والصراع كما يشير علماء النفس، وبما أنه اجتماعي فهو يعيش في علاقة مع الآخرين أفراد أو جماعات لتلبية حاجاته المادية والمعنوية يعبر عنها بسلوكيات مختلفة، فتكون هذه العلاقة علاقة انسجام وتراضي أو صراع.

لكن طبيعة هذا الصراع تختلف من حيث أنه خفي أو معلن، ففي مجتمعنا المحلي مثلا الصراع يكون خفي ودفين وكل واحد يحمل معه قضيته (كصراع على الأرض) إلى أن يأتي موعد يحتاج فيه الأفراد إلى بعضهم فتُوَظَّف النوازع بطريقة انتقامية، وهذا ما رأيناه في مجتمعنا المحلي بالنسبة للناخبين الذين لم يصوتوا لصالح مرشح معين، أنّه في يوم من الأيام عرقلهم في طلباتهم أو تناقشوا على قضية أرض.

ولهذا في انتخابات البلدية 2012 في المجتمع المحلي المدروس ظهر للعيان اضطرابات وتصادمات على مستوى العلاقات الاجتماعية في سلوكات الناخبين قبل وبعد وأثناء الموعد الانتخابي، كان الهدف من ورائها السعي من أجل تحقيق حاجات ومصالح سواء حزبية أو قبلية، فكل فرد وضع استراتيجيته

الخاصة، وفق الوضع والظرف الذي يوجد فيه، ولا فرق في التصويت بين من يملكون المؤهلات الفكرية والمعنوية والمادية، أو بين الفقير والغني ذكرا كان أو أنثى والتي من المفروض أنه لا يستجيب لما تمليه المؤثرات القبلية والآراء الأخرى، وهذا ما بلور الفكرة لدينا في طرح سؤال إشكاليتنا وطرح فرضية الاستراتيجية.

2-1- تجميع أجوبة المبحوثين:

لتسهيل عملية التحليل قمنا بتجميع أجوبة المبحوثين:

- فيما يخص السؤال عن ماذا تمثل لك الانتخابات المحلية ودور رئيس البلدية؟

كانت الإجابات كالتالي:

- الحقيقة الانتخابات اليوم راها تجارة يستغلها المتنافسين باش ياكلو الدراهم.

- الفوط يبالي غير اشكيل وخرطي كي تفوطي كي ما تفوطيش.

- كرسي البلدية راه منصب شغل وخلاص.

- كل واحد راه يفوطي على جيهتوا، في هذا البلاد كلشي راه بالكتاف والبنعميست والدخلات حتى شهادة الميلاد بالمعرفة كي تروح تخدمها.

- كل مير راه عينو على صوالحو وبني عمو إلى عطاوه المشاريع، علاش راهم لجري طاير ومتنافسين.

- المير ما عنده ما يعطينا اليوم لخطرش قلعولو الصلاحيات باقيلو منها سوى يسقّد قنواة الصرف ويقتل الكلاب الضالة.

- فيما يخص التصويت للقريب.

- أنا خرجت نفوطي باش نقدم المرشح اللّي من عندنا لخطرش غادي ياكل ويوكل لازم نبروفيتو في هذا الخمس سنين.

– أنا كي شفت كل مرشح راه يمثل جهة معينة والمرشح (X) ولد عمي راه ربطنا العار " بسيف" نفوطي عليه.

– أنا فوطيت على المرشح اللي من جهتنا على بالي حتا واحد ما غادي ينفذ البرنامج اللي صرّح به_ باش مانربحش معاه العيب ويقلك لينا ونايفنا.

– أنا راني غادي نفوطي على نتاعنا نيف راها باينا كل واحد يلزّ لبني عمو كي يقرب الفوط ولو كان قاع مايديرولو والو.

– كل واحد يمد الصوت لديالو باش يتحصل على فايدة (السكنة، الخدمة، قفة رمضان،...إلخ ولا الدعم الفلاحي– وكيما يقول المثل «صايحت وعرفت ماتها».

– راني خايفة على ولد عمي اللي ترشح ما يجيبهاش لأنه قادر عليها خير من الآخرين.

– فيما يخص التصويت للحزب والبرنامج:

– أنا فوطيت على هديك القائمة نتاع حزب (FLN) على جال فلان اللي راه عضو معاهم واحد النهار دار فيا بليزير (plaisir) باش خرجنا التدعيم الفلاحي، والناس اليوم راها تأمن بالملموس، والقضية قضية أشخاص.

– أنا نفوطي على القائمة نتاع (FLN) الجبهة إلى الممات بغا المترشح ولدنا ولا براني، لخطرش الجبهة هي اللي جابت الاستقلال والحرية، ولد عمي كنت غادي نفوطي معاه بصح غلط كي رشح روحو في حزب جديد(P.J).

– أنا ما يهمنيش الحزب قَدْ ما يهمني الرّاجل اللي يوقف مع هدرتو ويخدم البلدية "ما سيبورتيش حتى حزب" لخطرش الحزب كي الجلابة يلبسوه فالمشتة ويقلعوه في الصيف.

– أنا نفوطي على حزب جبهة التحرير مادامني حي لأنه العاهد نتاع 54، مانتخلاوش عليه ضحّاوْ عليه الشهداء وهو اللي يعطينا حقنا.

– أنا في هذا الانتخابات ما يهمني لا الحزب ولا البرنامج نتاع المرشح، أنا يهمني الشخص اللي يكون كونفيونس (ثقة) كيما المرشح (X) لافامي ونسوبية وخيرو سابق (سلفني دراهم كي كنت نبني الدار).

– هذاك المرشح الفلاني باباه كان خماس عندنا وكي قرا زوج حروف جاب تفويض نتاع حزب هامل وبغا يترشح للمسؤولية اللي واعرَه عليه راها باينه باغي ياكل المشاريع.

– فيما يخص الجماعة الضاغطة:

– أنا جاولي أصحاب القائمة (X) لدّار يطبطبو علي باش نعطيهم البونت نتاعي بصح ولد عمّي كلاساوه مع التوالا وقالولي عاونا ونعاونوك.

– ثلاثة نتاع المرات وأصحاب القائمة (X) يقولو لي ماتفوتناش، بصح أنا فوطت معاهم على جال "خويا" اللي راه معاهم في القائمة.

– أنا جاوني للدار يحشموني أنا وولادي باش نفوطي على المرشح (X)، وما يخصني والو بصح رفضت على جال ولد خويا اللي راه فالقائمة الأخرى.

– فالوعدة نتاع القبيلة الفلانية عرضونا باش نحضرو معاهم، وهذيك حاجة باينة راهم باغيينا نعاونوهم فالفوط بالأصوات نتاعنا، ولّات كي الحملة الانتخابية مشي وعدة نتاع الجدود كيما بكري.

–أنا فوطت على واحد من لافامي نتاعنا غير أحيا من الشوابن كي جا للدار وحشمنا ووعدنا باش يعطينا السكنة.

– فيما يخص آمال تحقيق الوعود والانجازات:

– المرشح نتاعنا (اللّي هو لافامي) عندنا فيه ثقة كبيرة بلاك يبينا ولا يعطينا صوالح (تدعيم، إصلاح الطرقات، السكن، الشغل،....إلخ).

– الميار الي فاتو من قبل ما خدمونا والو سوى يعمرو جيوبهم ويكسبو معارف للقدام.

– الدولة عندها الدراهم وما أدِّينا من عندها والو، الدراهم يتقاسموهم المير وصحابو.

– كل رئيس بلدية يستغل الحالة في خمس سنين باش يخدم صوالحو وبني عموكي تجي المشاريع يبدّي بديالو ولافامي نتاعو.

– المير وصحابو يعرفونا سوى كي يقرّب الفوط راهم مرضونا بالوعود بركات، إعطيناهم البانت نتاعنا ومادارونا والو، قاع ما يستاعرفوش بيك كي يستولو عليها.

– المرشح (**X**) وصحابو بلاعطية، كي يطلعو للكرسي ينسى كلش اللي عاونوه هادوك نتاع مادة برك.

– ولد عمي إلى جا مير راه غادي يجيبنا حقنا من الدولة ويضرب علينا، كيما عطانا الدار في الماندة الأولى بلاك يعطي لأولادنا الخدمة في هذه الماندة.

– أنا اختاريت في هاذ المرشحين المرشح (X) لخطرش يصلي الفجر دايما مع الجماعة وباين ما يخرجش علينا الطريق إلى واعدنا.

2–2. استخراج المحاور الأساسية:

–المحور الأول: طريقة التصويت والتصرف:

– نقدم الخطابات بطريقة وصفية ثم نعلق عليها.

–إن ملاحظتنا للواقع قبل وأثناء الحملة الانتخابية ظهر لنا شكل غير معتاد للسلوك الاجتماعي حيث كل جهة تتكتّل في شكل مجموعات قرابية في البيوت وفي المقاهي ومنهم من تجمعو في شكل وليمة وصنع الطعام للجماعة وإجراء طقوس الوعدة التي غُيِّر مفهومها ومضمونها من أجل لمّ الشمل والأصوات، وكل هذا كان في مجمله وهَمِّه كسب الرضا وجمع الأصوات للقريب الممثل لقبيلة معينة، حيث صرح لنا أحد المبحوثين الذي وصف لنا ملاحظته للواقع قال: " **الوعدة اللي دارتها القبيلة الفلانية عرفت بلي باش يلمو الشمل ويتاحدو بالك يفوت المرشح نتاعهم هذه المرة، كأنها حملة انتخابية مشي وعدة**". (ذكر 26سنة، جامعي، أعزب). وإعجاب الناخب بالمرشح دائما تكون نقطة الانطلاق من القرابة حيث

يقول المبحوث (49 سنة، تاجر، متزوج، مستوى ثانوي). " **أنا في الحقيقة عجبني المرشح (X) بصح نفوطي على المرشح نتاعنا اللي ربطنا العار وكلينا الملح نتاعو، كل مرة يديرنا لامة ويعرضنا**".

وحتى الحملة الانتخابية التي من المفروض أن يقوم بها المرشح وأعضاؤه في الحزب إلا أننا لاحظنا أقرباء كل مرشح هم من يقومون بالضغط على باقي أقربائهم حيث يقول مبحوث (24 سنة، جامعي، بطال، أعزب). "**أنا قاع من أمّنش بهذا الفوط، ولد عمك وما يقضيلك والو بصح فوطت على أنتاعنا غير آحيا من الشوابن كي جا للدار وحشمنا**".

– المحور الثاني : إرتباط الناخب بالمرشح القريب والقبيلة.

– نقدم الخطابات بطريقة وصفية ثم نعلق عليها حيث في قول المبحوث (50 سنة، موظف، مستوى أساسي، متزوج) "**أنا فوطيت على المرشح اللي من جهتنا باش ما نربحش معاه العيب ويقلك "نايفنا"**". كأن الناخب يخاف من وصمة العار التي قد تلحق به من طرف قبيلته وقول المبحوثة (29 سنة، عزباء، جامعية، تعمل ضمن عقود ما قبل التشغيل (ANEM): "**أنا شفت كل مرشح راه يمثل جهة معينة، وهذا المرشح (X) عم أبي راه ربطنا العار بسّيف نفوطي عليه ولا نضيعوا**".

فمن خلال هذا التعبير نلاحظ أن هناك ارتباط معنوي في المخيال الاجتماعي إلى درجة التقديس، يعبر على أن الانتخاب أصبح نداء لتقوية الرابطة العائلية والقبلية التي تشتد وتقوى في ظروف معينة تستدعي اتحاد العصبيات بتعبير ابن خلدون.

وكذلك قول المبحوث (25 سنة، متزوج، أول ثانوي، فلاح) "**أنا غادي نفوطي على انتاعنا "نيف" راها باينا كل واحد يلزّ لبني عمو كي يقرب الفوط ولو كان قاع مايديرلو والو وكيما يقولو ناس بكري (راها أصايحت وعرفت أماتها)**". فالناخب يرى أن الانتخابات قضية شرف قبل أن تكون ممارسة سياسية عادية. ففي المجتمع المحلي الناخب يضع الثقة في القريب ولا يثق في البعيد مهما يقدم له من ضمانات وهذا

راجع إلى التنشئة الاجتماعية في الوسط المحلي، وهذه الثقة تكون غالبا من باب المصلحة لا شيء إلا أن القريب يظهر له بأنه لا يفوته في تلبية مطالبه حسب اعتقادهم، ويظهر هذا في قول المبحوث (28 سنة، مساعد بناء، أعزب، ابتدائي) **"المرشح(X) راه نسيبنا إنسان متدين وعندنا فيه ثقة كبيرة وزايد بالزيادة راه غادي يسقمنا الأمور"**.

– المحور الثالث: تمثلات الأفراد للانتخابات بين الوعود والأهداف:

عبر أحد المبحوثين عن الانتخابات بأنها ممارسة شكلية والأهم فيها الجري وراء المصلحة الخاصة حيث يقول المبحوث (18 سنة، 9 أساسي، بطال، أعزب) بأن: **"الانتخابات غير خرطي وشكيل كي نفوطي كيما نفوطيش، كرسي البلدية راه منصب شغل وخلاص"**. وفي قول المبحوث (35 سنة، فلاح، 8 متوسط، أعزب) **"راها الدعوة تكون ساهرة وكي يقرب هذا الانتخاب نتاع الميورة راها تنوض المراوسة بين الفاميليات، كل واحد يلزّ لديالو"**، ويقول أيضا مبحوث (18سنة، بطال ، أعزب، 9 أساسي)، "**الفوط راه بالدراهم وأنا باغييني نفوطي معاهم باطل، السلام وراه بالدراهم**". فالناخب ينظر للانتخابات نظرة مادية بحتة من جهة أن المرشح سيأكل مال الدولة ومن جهة أنه ينتظر حقه من المال. فهو بتعبير مالك بن نبي أن الأفراد متعلقين بعالم الأشياء وفي قول المبحوث (40 سنة، موظف، متزوج، 2ثانوي): **"خرجنا في هذا الفوط باش نقدمو نتاعنا يكون مير، حتى لما قدرش عليها المهم ياكل ويوكل يبروفيتيو في هذه الخمس سنين"** ويقول مبحوث (24 سنة ،جامعي، بطال ، أعزب):**"أنا في الحقيقة قاع من نأمنش بهاذ الفوط، لأن كلها وراه يجري على صوالحو وياكل أموال الشعب والقضية قضية مادة"**.

فهذا الناخب ينظر للانتخابات نظرة مادية تنطلق من مبدأ المنفعة الفردية، والصوت الإنتخابي تحول إلى سلعة (تسليع الصوت الانتخابي) بحيث يصبح كل شيء له مقابل وخاضعا للتبادل النفعي[1].

[1] – فرانسوا تاتليه وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص222.

وترى مبحوثة (2ثانوي، 27 سنة، عزباء، تشتغل في عقود ما قبل التشغيل (ANEM) **"ألفوط يخوف بزاف خاصة نتاع الميورة"، "ونورمالمو تكون حرية التعبير على اللي راك بغيه يجي مير".**

وأما من حيث تمثلات الناخب في الجانب التقني من خلال تحليل المقابلات يظهر لنا ذلك التمسك بذوي القربى والمصلحة في آن واحد إلى درجة التقديس الذي يجري في الأفراد مجرى الدم بين الشخص والحزب، فمن حيث التركيز على الحزب والبرنامج ترى مبحوثة (65 سنة، ابنة شهيد، ماكثة في البيت، دون مستوى، أرملة) " **أنا نفوط على حزب (FLN) إلى الممات بغا ولدنا ولا ولد الناس لخطرش الجبهة –حزب الثورة– جابنا الاستقلال للبلاد ومازال إلى اليوم وراحنا عايشين به بينا بولادنا**– وهي تلقي السخط على من ترشح في غير هذا الحزب حيث تقول : **ولد عمي غلط كي ترشح في حزب واحد آخر**– ، وهذا التوجه نجده كثيرا عند كبار السن.

ويقول مبحوث (50سنة، موظف، 9 أساسي، متزوج) **أنا علابالي حتى واحد ما غادي ينفذ البرنامج اللي صرح الواحد به وحنا مادابينا نطلعو المرشح نتاعنا باش هو يطلعنا.**

ومن حيث التركيز على الشخص يقول المبحوث (45 سنة، متزوج، فلاح، مستوى ابتدائي) " **أنا في الانتخابات ما يهمني لا الحزب ولا البرنامج، أنا يهمني الشخص الي يكون كونفيونس ولا فامي لخطرش خيرو سابق (سلفني دراهم باش كملت الدار) هذاك المرشح(X).**

وهناك من يتمسك بقوى ماورائية في الدعاء للشخص المرشح بالنجاح حيث يقول المبحوث (28سنة، ذكر، متزوج، عامل يومي، 8 أساسي) **"أنا طلبت أولياء الله للمرشح الفلاني باش ينجح لأنه عطاني السكنة وزادني من جيبو فالعهدة اللي فاتت وهو إنسان كريم ودار فيا بليزير".**

وحتى المرشحون في حزب معين معظمهم لا يواظبون عليه، حيث يقول أحد المبحوثين (49سنة، تاجر، متزوج، مستوى ثانوي):" **أنا ما أنتمي لأي حزب لخطرش الحزب في بلادنا راه كي الجلابة يلبسوه في المشتا ويقلعوه في الصيف".**

أما عن الناخبين الذين لم يصوتوا للمرشح القريب فهو راجع إلى المساس بالمصلحة الخاصة حيث يعبر لنا أحد المبحوثين (28 سنة، متزوج، عامل يومي، 9 أساسي) بأن " **المرشح الفلاني لم ينجح لخطرش أولاد عموا ما عطاوهش الأصوات يسالولو حسيفة[1] نتاع الأرض اللي ما خلاهمش يزيدو يستغلوها"**، ويعبر مبحوث آخر (24 سنة، ذكر جامعي، بطال، أعزب) أنه سيخاطر بالتصويت على المرشح (**x**) بقوله: **راه واعدني بالخدمة كي ينجح**. ويقول مبحوث (49 سنة، تاجر، متزوج، مستوى ثانوي) **هاذاك المرشح (x) ادّانا الأرض نتاعنا وبنا فيها متوسطة ذاك العام اللي كان مير من قبل فالثمانينات**.

2-3 ترتيب الأولويات:

- ارتباط الناخب بالقيم النفعية المتمثلة:

- التركيز على الجانب المصلحي كالحصول على امتيازات (السكن، الشغل، التدعيم، محلات، أموال،...إلخ).

- التركيز على الجانب القرابي:

- جعل الانتخابات رهانا قبليا قبل أن يكون رهانا سياسيا.

- التشجيع المتبادل بين أفراد القبيلة من أجل الفوز بكرسي البلدية وكسب الغلبة على القبائل الأخرى ونيل حصة الأسد للقبيلة وأبنائها.

- كسب الرضا والقبول للفرد المساند لقبيلته والسخط على المعارض من نفس القبيلة وما ينطبق على الرجل ينطبق على المرأة.

- التركيز على الجانب التقني:

- الاهتمام بالأشخاص أكثر منه الإهتمام بالحزب الذي تعتمده القوائم، ماعدا فئة كبار السن وأبناء

[1] - حسيفة : معاملة سيئة يُؤخذ لها بالمثل.

الشهداء اهتمامهم بحزب FLN وRND والبعض الآخر من فئة المثقفين يدركون أن الأحزاب الأخرى مجهرية ومقاعدها في البرلمان قليلة لا تستطيع تلبية المطالب.

– نحاول أن نعطي تفسيرات للأولويات التي يحددها الناخبون، حيث تتمثل الأولوية الأولى في مدى تحقيق المال والامتيازات مثل قول المبحوث (40 سنة، بطال، متزوج، السادسة ابتدائي): **"الدولة عندها الدراهم نتاع البترول ومادينا من عندها والو، قلت نفوطي على المرشح (x) لافامي بالاك يتفكرنا ويعطينا السكنة.** ويقول مبحوث آخر (25 سنة، متزوج، أولى ثانوي، فلاح): **"الانتخابات راها اليوم تجارة، الناس يستغلوها باش يتاجرو وياكلو الدراهم نتاع البترول، أنا المهم فوطيت على المرشح (x) نتاعنا زكارة على المرشح اللي ما عطاناش السكنة فالعهدة اللي فاتت.**

وفيما بعد تأتي الأولوية الثانية وهي التصويت للقريب من أجل المصلحة المادية والمعنوية أي الحصول على المنفعة بأقل التكاليف وهو يدري بأنه إذا صوت على المرشح القريب سيربح القرابة والمنفعة في آن واحد وإذا رأى أن مرشحه القريب لا يستطيع أن يحقّق له مبتغاه سيخاطر بقرابته حيث يقول مبحوث (18 سنة، 9 أساسي، بطال، أعزب) **أنا نفوطي على اللي يقدر يحقق لي المطالب نتاعي مشي هو يدي الدراهم وانا باغيني نفوطي عليه باطل، الناس راها تأمن بالملموس.**

وقول مبحوثة (27 سنة، عزباء، 2 ثانوي، تشتغل ضمن ANEM) **سمعت بلي غاديين يدمجونا راني غادية "ريسكي" بالصوت نتاعي على المرشح (x) مشي لافامي وعنده العرف فالبلدية.**

وتأتي في الأخير الأولوية الثالثة المتمثلة في البرنامج الأمثل والحزب الذي له القدرة على القيادة والذين يمثلونه أشخاص ذوي كفاءة وخبرة حيث يقول المبحوث (45 سنة، متزوج، فلاح، ابتدائي): **"أنا ما يهمني لا حزب ولا برنامج أنا يهمني الشخص اللي يكون كونفيونس من لافامي وفيه ثقة).** ويقول مبحوث (49سنة، نجار، متزوج، 9 أساسي) :" **الحزب ولا البرنامج غير شكيل، الجهوية راها فين مآ، حتى فالإدارة ما يبغوش يسقدوك إلى ماعندكش لافامي والدخلات.** وقول مبحوث آخر(43سنة، موظف، متزوج، 2ثانوي) **أن كنت باغي نترشح لحزب (x) ولكن ماعنديش لافامي قوية.**

يظهر لنا من خلال خطابات الناخبين المبحوثين أن لكل ناخب وجهة معينة فمنهم من يفضل المرشح القريب لكنه يضع في الحسبان قيمة المنفعة التي سيحصل عليها كأولوية أولى ولا يصوت على المرشح القريب إذا أدرك جيدا أن تحقيق المنفعة تكون مع المرشح البعيد كتحقيق (السكن، العمل، التدعيم الفلاحي، ...إلخ). باعتبار الناس كلها تعاني في وقتنا هذا من أزمة السكن والشغل وإلى غير ذلك. ثم تأتي بعدها في الدرجة التمسك بالقريب إذا كان مشروعه الأمثل(السكن، الشغل، التدعيم الفلاحي،....إلخ) يمكن أن يتحقق مع المرشح القريب ويركز عليه أكثر لأنه سيربح من جهتين المنافع المادية، والمنافع المعنوية، التي تتمثل في الحفاظ على رابطة القرابة وحسن العلاقة.

ثم يأتي البرنامج والحزب والشخص ذو الكفاءة في المرحلة الثالثة في آخر سلّم الرغبات، إلا إذا صادف هذا المحور المحورين السابقين: يكون حقق ما يصبو إليه وهو تحقيق القيم النفعية.

وبالرجوع إلى ما ذكرنا سابقا نريد أن نفهم هل هناك ترابطا بين اختيار المرشح القريب وتحقيق القيم النفعية كمحدد للسلوك الانتخابي وهل يؤدي المفهوم الأول للمفهوم الثاني؟ -بمعنى إذا أخذنا مؤشر تحقيق الامتيازات (سكن، شغل، تدعيم فلاحي...) هل سيؤثر على إختيار المرشح القريب؟

2-4- مناقشة الفرضية:

إن محور الاهتمام عند الناخب في المجتمع المحلي هو الحصول على المنافع المادية والمصلحة الشخصية، التي كان يرى نفسه بعيد المنال عنها، ويستطيع أن يحققها له المرشح القريب المنوط بالاحترام وأخذ الأصوات، ويراها أيضا عند المرشح البعيد حسب تقدير حجم الفائدة المادية إلى أكبر كم وتقليل الخسارة إلى أدنى حدّ، ومن هنا يبدأ في استخدام الاستراتيجية، فهو عندما يقتنع أن المرشح القريب لا يستطيع أن يقدم له منفعة ملموسة التي يراها مع مرشح آخر والذي ليس من قبيلته يبدأ في احتساب التكاليف والفائدة لتحقيق مشروعه الأمثل وهو تحقيق منفعته المادية الشخصية الملموسة التي تعتبر همّه الوحيد. والتي يمكن له تحقيقها في بداية الأمر مع المرشح القريب، الذي له نفس الانتماء القبلي، من أجل كسب الفائدة المعنوية المتمثلة في الحفاظ على استمرار الولاء، والفائدة المادية الحصول على امتيازات.

كما ينبغي الإشارة إلى أن الناخب في المجتمع المحلي يعيش تناقضا في القيم، فهو يرفض التميز والقبيلة ويهوى العمل بالكفاءة والحزب والبرنامج الذي يخدم الصالح العام عند تمثلاته على مستوى الفكر لكن يعمل بالانحياز إلى قبيلته في شبكة علائقية على مستوى الواقع مادامت تخدم عقلانيته إن صح التعبير لأن مجتمعنا ليس حداثي بالمفهوم الغربي حتى نستطيع أن نطبق عليه العقلانية.

إن الفرد في المجتمع المحلي لما يرى أن المرشحين يتنافسون على كرسي البلدية من أجل المصلحة الشخصية وعملية التوظيف والحصول على السكن تتم وفق طرق غير شرعية والانسدادات التي تحدث في البلديات سببها الطموح الشخصي، فلماذا يكلف نفسه عناء البحث عن البرنامج والحزب الطلائعي والشخص ذو الكفاءة والطريق السهل أمامه هو اختيار المرشح ذو الانتماء القبلي إضافة إلى المصلحة، لكن المصلحة أكبر من الانتماء في بعض الحالات، أو كما يعبر عنها الجابري "طغيان الأنا الشخصي على الأنا العصبي".

2-5- التحقق من الفرضيات:

إن آراء المبحوثين حول الظاهرة المدروسة وضعونا بين ثنائية المصلحة والقرابة وهذا أمر محير باعتباره يمثل الجانب الفردي من جهة والجانب الجمعي من جهة أخرى بين الأنا والنحن، ولم يجد منفذا للخروج من هذه الإشكالية سوى العمل على دمج المسألتين معا، حيث يصوت لصالح قريبه مع نية الحصول على مصالحه، ومن أخطأ في الحساب فقد يخسر مصالحه وقرابته، إذا لم ينجح المرشح (غير القريب) وإما قرابته إذا فاز مرشحه، وأما من اختار قريبه، سيحصل على بعض الفوائد سواء معنوية كالحفاظ على استمرار التضامن العائلي القرابي والولاء أو مادية (السكن، الشغل، التدعيم، الفلاحي، ...إلخ). إذا فاز المرشح القريب، وأما عن الناخب الذي لم يختار المرشح القريب راجع إلى تضارب المصالح غالبا ما تتمثل في الأرض أو الإرث بين الفرد والفرد أو الجماعة والفرد، أو الجماعة والجماعة، وهذا واقع معاش لا يمكن إخفاؤه أو تزييفه.

ومن خلال تحليل المقابلات التي أضاءت لنا الجانب الأكبر من الدراسة في تأكيد ما تم طرحه كفرضية بعد استقراء الواقع الممارس والسلوك الانتخابي لدى الفرد في المجتمع المحلي، الذي كان استراتيجيا في خدمة مصالحه الشخصية والقبلية بالتصويت على المرشح القريب، إذا رأى أنه يحقق له القيمة النفعية المادية والقيمة المعنوية وأنه لا يخسر إلى أقصى حد إذا لم يصوت على المرشح القريب إذا تبين له أنه سيحصل على منافع مع المرشح البعيد، مقابل المخاطرة بالقيمة المعنوية(الرضا القبلي) التي لم تصبح بالوزن التي كانت عليه من قبل في عصرنا الحالي الذي يدعو إلى التفردن، إضافة إلى السياسة الاقتصادية الريعية التي تسربت من القمة إلى القاعدة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية وهي البترول، جعلت الفرد ريعي يطالب بحقه مباشرة كجزائري، والجماعة الضاغطة ما جعلها تضغط على الأفراد لأن الانتخابات معركة يجب الالتفاف والاتحاد لهزم المنافسين الآخرين واقتسام الثروة.

– النتائج العامة:

– إن المعطيات المتوصّل إليها من خلال المقابلات الميدانية وبناءً على مناقشتها اتضح أن الناخب في المجتمع المحلّي في الانتخابات يركّز على جانب الانتماء القرابي في عملية التصويت.

– القيم النفعية المادّية عامل مهمّ في تحديد اختيار المرشّح والانتماء القبلي وجعلها في المركز الأوّل.

– اختيار المرشّح القريب في الانتخابات المحلية في المرحلة الراهنة يخضع لتشابك مجموعة من العوامل، اجتماعية سياسية واقتصادية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لظاهرة الانتماء القبلي والانتخابات في بلدية عين فتاح، بعد إجراء المقابلات وتحليلها التي تم بموجبها تأكيد صحة الفرضية التي اقترحتها في بداية الدراسة.

فالناخب ظهر بعد التقصي والتحقيق الميداني أنه استراتيجي يتبع مصلحته بتصويته لابن قبيلته وإذا تخلى عنه فأيضا من أجل المنفعة ونادرا ما يحدث هذا في مجتمعنا المحلي، وليس هناك فرق في التصويت بين مجتمع الناخبين، سواء كان مثقف أو أمي، والمثقفين تمثلاتهم للانتخاب مناقضة لوضعيتهم حيث أنهم على وعي بما يجب أن تكون عليه الانتخابات في عصرنا الحالي.

خاتمة

– الخاتمة:

إن الدراسات السابقة فسحت لنا الطريق للكشف عن مسألة الانتماء القبلي لأنها تؤكد على القبيلة ودورها في تفسير الواقع الجزائري العربي في جميع المجالات (الإدارة، المؤسسة، المصنع، ...إلخ)، دراستنا منها سارت في المجال السياسي، بالضبط في الانتخابات كسمة حداثية أخذت بها الدولة في تعيين الحكام.

كما للانتخابات قانون يمنح للأفراد الذين تجاوزوا السن 18 سنة فما فوق اختيار من ينوب عنهم في قيادة الشّأن العام، ودون التمييز بين الجنس والنوع والمستوى الثقافي والاجتماعي أو المؤهلات المادية أو المعنوية للأفراد.

لكن استطلاعنا للميدان تأكد لنا من خلال سلوكات الأفراد وخطاباتهم تفضيل المرشح القريب بالدرجة الأولى باعتباره مصدر ثقة، يحقق لهم مصالح الجماعة والأفراد في إطار الحفاظ على لمّ شمل العائلة وكسب الرضا من طرف قبيلته دون مراعاة الجانب الأساسي في الانتخاب ذو الكفاءة والخبرة كمبدأ عقلاني وهي وإن تحققت حتى عند المرشح القريب فلا يبالي بها كعنصر هام ذو أولوية.

وبناءً على هذا، بدأنا دراستنا للانتخاب في المجتمع المحلي بطرح سؤال الانطلاق، الذي تحول إلى إشكالية في ما بعد، وللإجابة عنه اقترحنا فرضية تضمّنت مفاهيم وهي: الناخب، الاستراتيجية، القيم النفعية، الجماعة الضاغطة، وحاولنا تجزئتها وتحديد أبعادها والنزول بها إلى الميدان لتحديد مؤشراتها.

والنظريات التي اعتمدناها كإطار للتحليل هي : الخلدونية، ونظرية التحليل الاستراتيجي، فكل واحدة منها قد تجيب لنا عن جزء من الدراسة حتى تكتمل نسبيا وليس كليا، لأننا استثنينا منها نظريات أخرى كالنظرية الإيكولوجية ونظرية الاختيار العقلاني باعتبار المجتمع محل الدراسة تقليدي وليس حديث.

والفرضية التي اعتمدتها للإجابة عن السؤال الإشكالي أمكن تحقيقها وفق المنظور النظري الذي رأينا من خلالها سلوك الأفراد والواقع المدروس ككل، ولكن هذا لا يعني أن الفرضية إجابة جامعة

مانعة، أو كما يرى "كارل بوبر" أن الفرضية بقدر ما تجيب تخطئ، لأن الناخب كان له كامل الحرية في الاختيار إلا أنه كان استراتيجيا وعرف كيف يوصف سلوكه مع قبيلته ومع الجماعة الضاغطة بطريقة عقلانية في تحقيق مصالحه المادية والمعنوية.

وباعتبار المنطقة المدروسة شبه حضرية يغلب عليها الطابع الريفي ذو النمط الإنتاجي الفلاحي، هي الأخرى شهدت هجرة ريفية متتابعة، ففي الحقبة الاستعمارية عمل الاستعمار على تجميع وترحيل السكان داخل مجال جغرافي كسياسة لعزل الثورة عن الثوار آنذاك تتمثّل في جمع عائلات مختلفة قبائل مختلفة من حيث النسب والمكان والجهة في مكان واحد سمي بالبلدية، لكن العائلات متقاربة في العادات والتقاليد، والهجرة الثانية خلال العشرية السوداء في التسعينيات، أنجر عنها أزمة في السكن وانتشار البطالة، لأن معظم الأفراد يمارسون مهنة الفلاحة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القبيلة خضعت للتغيّر عبر التاريخ الوطني ولم تبق على تلك الحدة التي كانت عليها في الماضي في التحكم في أفرادها، فقد شابها التغير بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات ككل، منها مخطط الدولة التنموي بعد مطلع الاستقلال وانتشار العولمة والتكنولوجيا في أواخر القرن 20، وتطور وسائل الاتصال والنقل، هذه العوامل كلها كان لها الأثر الكبير في تغيير النمط المعيشي للسكان وأيضا التركيبة الاجتماعية للأسرة من (ممتدة إلى نووية)، وهذا ما ساهم أيضا في تفكيك البناء القبلي. لكن المواطن العربي بتعبير "محمد خداوي" بقي مواطن هجين ذو جسم حداثي وعقلية تقليدية استقل قطار الحداثة، فلا هو أخذ بالحداثة ولا هو أخذ بالتقليد، دائما يسعى إلى تميع الاثنين معا، حتى أصبح الناخب في المجتمع المحلي فاعلا وليس من يقع عليه الفعل، استراتيجي في تحقيق أهدافه، وهذه الممارسة في السلوك الانتخابي نراها في بلدية عين فتاح كما حدثت في بلديات أخرى في الجزائر من قبل في بلدية سيدي بوسعيد في معسكر في دراسة لأحمد دعلاش، وبلديات أخرى حسب بعض المخبرين الذين لهم إطلاع واسع بواقع بلدياتهم خاصة أثناء المواعيد الانتخابية على مثل هذا الشكل.

إن الدولة الجزائرية مطالبة بإعادة النظر في سياستها من جانب التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، لتجنب كل ما يعيق ويكسر المشروع الحداثي، كالقبيلة وذلك بتهيئة البيئة الاجتماعية

والجغرافية لتطبيق القوانين، من أجل تحقيق التقدم والتنمية المسطرة منذ الاستقلال وفي إطار الدولة الوطنية، ولهذا ينبغي إنجاز العديد من البحوث على مثل هذه المواضيع لأن دراستنا هذه لا تمثل إلا جزءًا صغيرا من هذه الظاهرة، لأنها متجذرة ومتشعبة يصعب التحكم فيها، وشبكتها العلائقية واسعة تفرز لنا مفاهيم جديدة مع تغير الظروف والأزمنة، مثل ما يعبر عنه في بلداننا العربية بالربيع العربي، والأمثلة كثيرة على ذلك.

وتأكيدنا على تأثير الانتماء القبلي في سلوكات الناخبين لا يمكن أن نعتبره عنصرا حاسما في تحديد هوية الفرد في المجتمع المحلي، كما كان يرى ابن خلدون منذ ستة قرون، بعد سلسلة من التفكيك التي تعرضت لها البنى التقليدية، لكن القبلية أبطالها فاعلون اجتماعيون ينظرون إلى القبيلة على أنها عبارة عن استراتيجية لعلاقات اجتماعية أكثر مما هي بناء مشكل من تلك العلاقات[1]، حيث الأفراد في مجتمعنا المدروس ظهروا أنهم فاعلين في سلوكهم القبلي وليست القبيلة التي أثرت في سلوكهم، وبالتالي تبقى مسألة القبيلة مسألة شكلية.

وفي الختام لنا صورة مأخوذة من جريدة النهار كتوضيح لمطالبة الفرد الجزائري بحقه (الريع البترولي) من الدولة بمجرد أنه مواطن جزائري.

[1] – بن يوب محمد، القبيلة والدولة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص333.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الجابري محمد عابد، ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط8، 2001.
- العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية-، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1999.
- العياشي عنصر، " أي غد لعلم الاجتماع" مجلة crasc، منشورات crasc، 1998.
- ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982.
- بودهان موسى، قانون الانتخاب الجزائري نصوص تشريعية وأحكام تنظيمية البليدة، دار مدني للطباعة والنشر، 2006.
- بختي بن عودة، رنين الحداثة، منشورات الاختلاف، مطبعة دحلب، الجزائر 1999.
- عزمي بشارة، في المسألة العربية (مقدمة لبنان عربي ديمقراطي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- عصام نعمان، نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية، المستقبل العربي، عدد 345، نوفمبر 2007.
- عبد القادر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، الجزائر، دار القصبة للنشر والطباعة والتوزيع. 2004.
- عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة، المجتمع دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1.
- عبد الحميد قرفي، فؤاد منصوري، واقع علم الاجتماع في الجزائر، الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أية علاقات؟ قسم علم الاجتماع، جامعة وهران.
- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980.
- علي الكنز، الإسلام والهوية، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990.
- عبدو سعيد وآخرون، النظم الانتخابية، بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات 2005.
- فرانسوا تاتليه وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

– محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

– محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط8، 2007.

– محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، م.د.و.ع، بيروت، ط5، 2004.

– موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.

الرسائل والمجلات:

– القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، بيروت، ط2 الجزء الأول.

– بن يوب محمد، القبيلة والدولة في الجزائر من العهد الاستعماري إلى عهد الدولة الوطنية، شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، 2007-2008.

– بلحريزي سعاد، البنيات العائلية بعد الاستقلال، مجلة الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، العدد 13، ديسمبر 2007.

– بن حليلو فيصل، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة ماجيستر في القانون العام، 2006-2007، جامعة قسنطينة.

– خداوي محمد، دور النزعة القبلية في الانتخابات، شهادة لنيل الماجيستر في الأنثروبولوجيا السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2005، 2006.

– طيبي غماري، الهوية في العمل في المرحلة الراهنة للمجتمع الجزائري، دراسة حالة إجراء (مؤسسة نفطال وملبنة الأمير بمعسكر)، رسالة ماجستير في الانتروبولوجيا، تلمسان، 2005.

– محمد حشماوي، التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقة الزبونية والنهب، 1997-2002، تر. محمد هناد، الصادر في مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي الجزائري، العدد 19-20، 2004، المعنون بالسياسة في ميزان الفكر النقدي.

– مسالك أمينة،" علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي" مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2009.

– لوكيبنهود وريمون كيفي، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، تعريب يونس الجباعي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997.

– مسلم بابا العربي من مجلة علوم إنسانية.

– مدّان محمد، آليات ممارسة السلطة السياسية في الجزائر، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.

– ول ديورنت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، ت ر: فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

المعاجم والقواميس:

– ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د.ط)، ج11.

– عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Dictionnaire encyclopédique LAROUSSE, Paris, Cedex, 2001.

- Renne Basset, nedroma et les traras, pip de l’ecole de lettres d’alger, paris 1901.

- Mohammed Boukhobdza, L’agro-pastoralisme traditionnel en Algérie, de l’ordre tribal en désordre colonial. O.P.U. Alger, 1982.

المواقع الإلكترونية:

- www.revues.univ.ourgle.dz 15/10/2016.

www.revues.univ.orgla.dz- -

الملاحق

* صورة مأخوذة من جريدة النهار، العدد 2150، يوم الخميس 23 أكتوبر 2014.

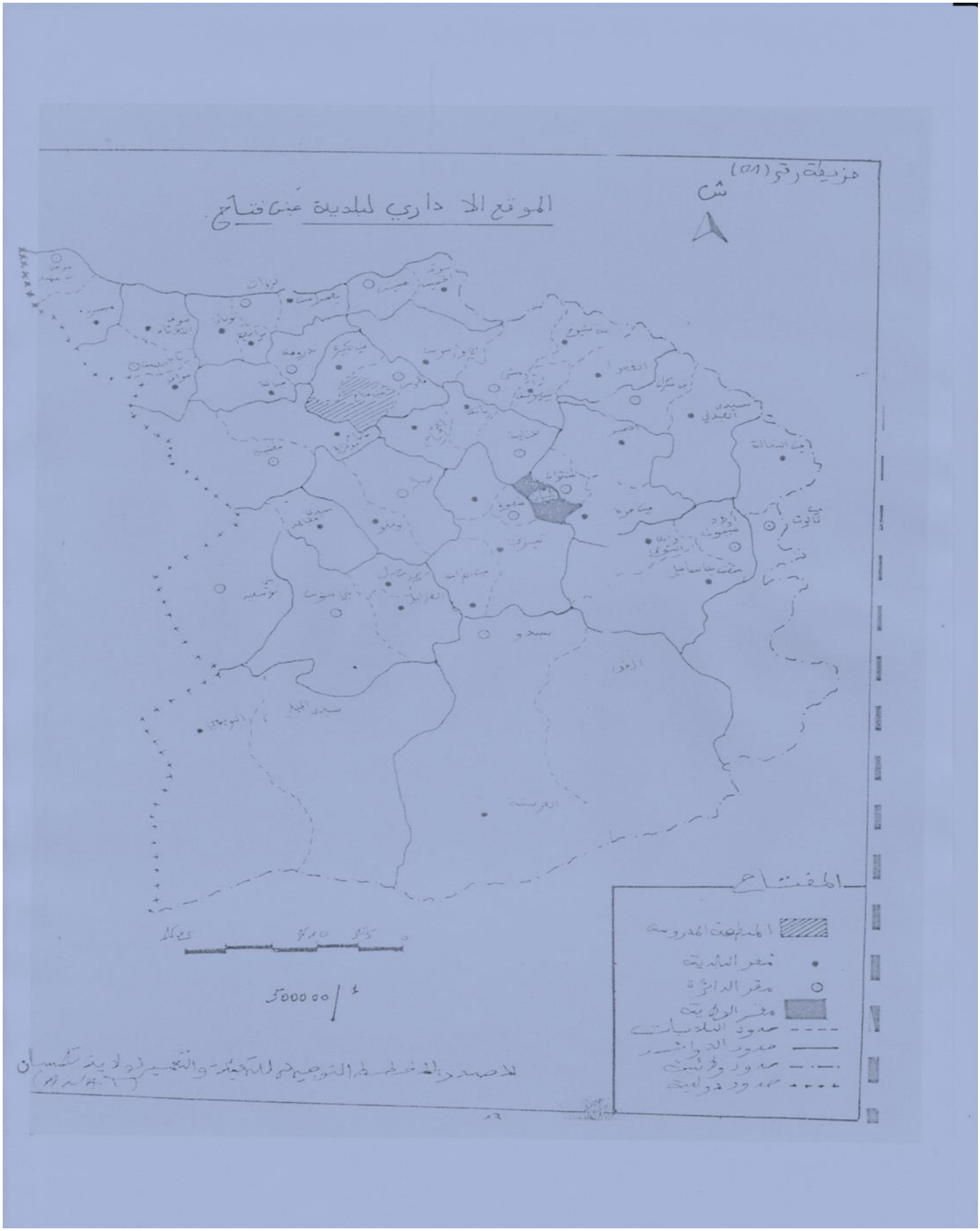
خريطة رقم (01)
الموقع الاداري لبلدية عين فتاح
ش
المفتاح
المنطقة المدروسة
مقر البلدية
مقر الدائرة
مقر الولاية
حدود البلديات
حدود الدوائر
حدود ولائية
حدود دولية
1/ 500000
لمصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية تلمسان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي

ليوم الخميس 29 نوفمبر 2012

اللجنة الانتخابية البلدية

محضر الإحصاء البلدي للأصوات

- ولاية : تلمسان
- بلدية : عين فزال

اجتمع أعضاء اللجنة الانتخابية لبلدية عين فزال بعد الإطلاع ع
محاضر الفرز قاموا بإحصاء الأصوات المفرزة من قبل مكاتب التصويت التابعة للبلدية.

أسفرت عملية الإحصاء على النتائج المبينة في الجدول الآتي :

- عدد محاضر الفرز المفحوصة : 14 المطابقة لعدد مكاتب التصويت
- عدد قوائم المترشحين المسجلة : 06
- عدد مكاتب التصويت : 14
- عدد الناخبين المسجلين : 4523
- عدد المصوتين : 2910
- عدد الأوراق الملغاة : 203
- عدد الأوراق المتنازع فيها : 00
- عدد الأصوات المعبر عنها : 2707

وقد أحرزت كل قائمة مترشحين على عدد الأصوات الآتية (حسب العد التنازلي).

الرقم	تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات
01	التجمع الوطني الديمقراطي RND	740
02	حزب الفجر الجديد PFJ	586
03	حزب جبهة التحرير الوطني FLN	481
04	الجبهة الوطنية الجزائرية FNA	430
05	حزب الشبان Pj	242
06	الحزب الديمقراطية والإجتماعية ETTIHAD EL	298
07		
08		
09		

ملاحظات وشكاوي

بعض الفرز الخاص بعكنة التصويت رقم: 07 لم يذكر عدد الناخبين الملاحظ عليها بالصمة مع عدم وجود أي فرق في عدد الأصوات المعبر عنها فعلا مع العدد المذكور بالمحضر.

أعد هذا المحضر في ثلاثة نسخ، ترسل نسخة منه فورا إلى رئيس اللجنة الانتخابية الولائية.

كما تسلم نسخة من المحضر مصادق على مطابقتها للأصل فورا و بمقر اللجنة إلى الممثل المؤهل قانونا لكل قائمة مترشحين مقابل وصل استلام.

الاسم و اللقب	الصفة	التوقيع
عبد المالك حمربط	رئيس اللجنة الانتخابية البلدية	
نورالدين وحود	نائب الرئيس	
رضوان زيرار	المساعد الأول	
لحسن بركود	المساعد الثاني	

ملاحظة هامة : يجب التوقيع على محضر الإحصاء البلدي للأصوات من طرف جميع أعضاء اللجنة الانتخابية البلدية.

– دليل رخصة القبول في المقابلة:

في إطار انجاز مذكرة ماجستير حول موضوع الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات، أطلب منكم مساعدتي على انجاز هذا البحث، باستجابتكم لإجراء مقابلة معكم قد تفيدني في عملية التحليل واعطاء نتائج حول الموضوع، وتعهدا مني أن المعلومات التي تقدمونها لي تبقى في سرية تامة دون ذكر الاسم والأصل، بعد أن أعرف أنكم مناسبون لإجراء المقابلة، ويكون ذلك بطرح أسئلة معينة.

1- هل شاركت في انتخابات 2012 ؟

2- هل اخترت مرشح معين ؟

3- كم من مرة انتخبت ؟

إذا كان الجواب على هذه الأسئلة ممكنا، نضرب موعدا محددا ومناسبا لإجراء المقابلة مع المبحوث حسب المكان المناسب الذي يريده لإضفاء السرية على المعلومات المصرح بها ولا نحرج المبحوث أو نلزمه إذا رفض الإجابة، مع الاعتذار له واحترامه.

دليل المقابلة:

المعطيات الشخصية:

- رقم المقابلة
- السن
- الحالة المدنية
- المهنة
- المستوى التعليمي
- مكان السكن
- الانتماء القبلي

محاور المقابلة	الأسئلة
طريقة التصرف	-ما هو السبب في اختيارك مرشح ما؟ - هل صوّت بكل حرية في الاختيار أم تعرضت إلى ضغط؟ - إن وجد كيف كان نوعه؟ -هل الشخص الذي انتخبته سبق له أن ترشح أم لا؟ وهل ستعيد التصويت عليه إن ترشح مرة أخرى؟ ولماذا؟ - كيف تنظر إلى المنافسة بين المرشحين في انتخابات 2012؟ - ما هو سبب انتخابك لقائمة دون أخرى؟ - هل دعيت لحضور احتفال أو وليمة لأحد المرشحين ؟ وما هو موقفك إذا حضرت أو لم تحضر؟ ولماذا تقام هذه الولائم؟ - ما هي علاقتك بالمرشح الذي اخترته؟
علاقة الناخب بالقبيلة	- ما هي حدود علاقتك بمرشحك؟ - ما رأيك في من لم يصوت على قبيلته؟ - ماذا سيحصل لمن لم يصوت على قبيلته في رأيك؟ - ما هي الطريقة التي تتصرف بها مع مرشح قبيلتك؟ - هل دعيت للترشح في قبيلة ما؟ وكيف كان موقفك؟

	– ما رأيك في الذي ترشح وليس لديه قرابة ؟ – ما هي نظرتك إذا نجح المرشح الذي ليس من قبيلتك؟
الأهداف والوعود	– هل عرض عليك بيع صوتك؟ وإن كان كذلك فمن أي قائمة انتخابية؟ – هل كانت لك قناعة بتحقيق الوعود التي قدمها المرشح الذي اخترته؟ – ما هي تمثلاتك للوعود المقدمة؟ هل هي شكلية أم تطبق وتنفذ على أرض الواقع؟ – هل شاركت في انتخابات 2012 في حملة أحد المرشحين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟ وهل طُلِب منك جمع الاصوات لأحد المرشحين؟ – ما هي نظرتك للبرامج الانتخابية؟ وهل هي حقيقية أم خيالية مقارنة مع الواقع؟

الفهرس

الرقم	المحتويات	الصفحة
	شكر وتقدير	
01	الفهرس الموجز	1
02	المقدمة العامة: المحددات المنهجية والنظرية للدراسة.	2
03	تمهيد	3
04	أهمية الموضوع ودوافع اختياره	4
05	الدراسات السابقة	5
06	الاشكالية والفرضيات	7
07	ضبط المفاهيم الاجرائية	9
08	المقاربة النظرية	10
09	المجال الزماني والمكاني	12
10	المنهج وتقنية البحث	13
11	نوع المعاينة واختيار العينة	14
12	الفصل الأول: القبيلة وعلم الاجتماع في الجزائر.	15
13	تمهيد	16
14	تعريف القبيلة: لغويا واصطلاحا	17
15	القبيلة من نموذج ابن خلدون إلى القبيلة المعاصرة	18
16	القبيلة والدولة	22
17	الجزائر بين أزمة الدولة وانبعاث القبيلة	24
18	تأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة	26
19	علم الاجتماع في الجزائر بين الجامعة والواقع الاجتماعي	28
20	خلاصة الفصل الأول	33
21	الفصل الثاني: الانتخابات في الجزائر	34
22	تمهيد	35
23	الانتخاب: تعريفه لغة واصطلاحا	36

24	تثمين الانتخابات نظريا	37
25	الأنظمة الانتخابية المعتمدة في الجزائر	37
26	نظام الأغلبية في دور واحد	38
27	النظام المختلط	38
28	نظام التمثيل النسبي	39
29	الانتخابات المحلية في الجزائر	40
30	أشكال المأسسة في سياسة الدولة	42
31	المؤسسة الحزبية	42
32	مؤسسة الجيش	43
33	المؤسسة الرئاسية	44
34	خلاصة الفصل الثاني	45
35	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	46
36	تمهيد	47
37	إجراءات الدراسة الميدانية	48
38	إجراءات المقابلة والملاحظة	48
39	خصائص أفراد العينة	49
40	استراتيجية الناخب	56
41	تجميع أجوبة المبحوثين	57
42	استخراج المحاور الأساسية	60
43	المحور الأول: طريقة التصويت والتصرف	60
44	المحور الثاني: ارتباط الناخب بالمرشح القريب والقبيلة	61
45	المحور الثالث: تمثلات الأفراد للانتخابات بين الوعود والأهداف	62
46	ترتيب الأولويات	64
47	مناقشة الفرضية	66
48	التحقق من الفرضيات	67

49	عرض النتائج	
50	خلاصة الفصل الثالث	69
51	الخاتمة	71
52	قائمة المصادر والمراجع	74
53	الملاحق	79
54	فهرس المحتويات	88

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الناخب في المجتمع المحلي داخل الجماعات القبلية، فالأفراد يحاولون من خلال هذا السلوك السياسي اختيار التصويت لمرشح معين بنية مبيّتة وفق معايير وشروط محددة يظهر من خلالها الميل إلى المرشح ذو الانتماء القبلي دون مراعاة الانتخاب كسلوك حداثي.

الكلمات المفتاحية:

الانتماء القبلي – الانتخاب – القيم النفعية – الدولة الوطنية.

Résumé :

Cette étude vise à analyser le comportement des électeurs dans la communauté locale au sein des groupes tribaux, les personnes qui tentent par ce comportement politique de voter pour un candidat en particulier avec l'intention, selon des critères et des conditions spécifiques qui montrent la tendance à un candidat avec une affiliation tribale sans tenir compte de l'élection comme un moderniste de comportement.

Mots clés :

Affiliation tribale - l'élection - valeurs utilitaires - État national.

Summary :

This study aims to analyze the behavior of voters in the local community within tribal groups, people who attempt by this political behavior to vote for a particular candidate with intent according to specific criteria and conditions that show the tendency To a candidate with tribal affiliation regardless of election as a modernist behavior.

key words :

Tribal affiliation - election - utilitarian values - national state